المملكة العربية السعودية

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

جامعة الملك سعود

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

P.O. Box 22458, Riyadh - 11495

NO. .... : الرقم

٢٧٦

٥ك ٤١ (كتاب في النحووالصرف ، قطعةمنه) . كتبت في القرن
السابع أوالثامن الهجرى تقديرا .
١ ٣ق ٥ر١ ٢ × ٥ر٥ ١سم
٢١٨٣ خ نسخةقديمة ، خطهانسخ جيد ، ناقصة الأول والآخر
وبالاثناء ، منفرطةالاوراق ومضطربة .
١ ـ النحو ، لغةعربية أ ـ تاريخ النسخ .

الرقم : ١٨٣٢

العنوان : مقدمة كتاب في المجرد والصرف

٣١ ورقة ـــــــ ٢١,٥ × ١٥,٥ سم

ورد ذكره بالنشرة رقم ٦ ص ٦١

مسلسل ٣٧٥

عزت باسم

٢٤/١٠/٩٥

ق ١٠/٦٩٥

١١/٢٧-١٤٠٠هـ

مصدر معطوف على مصدر متوهم يدل عليه الكلام الذي
قبل الواو وكما تقدم في الفا واو ويكون معنى الواو اذ
ذلك الجمع بين الشيئين فاذا قلت لا تاكل سمكا وتشرب
لبنا كنت قد نهيت عن الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن
واذا قلت ما تاتينا وتحدثنا كنت قد نفيت الجمع بين الاتيان
والحديث واذا قلت هل تاتينا وتحدثنا كنت قد استفهمت
عن الجمع بين الاتيان والحديث واذا قلت هلا تاتينا وتكرمنا
كنت قد حضضته على الجمع بين الاتيان والاكرام واذا قلت
الا تاتينا وتكرمنا كنت قد عرضت عليه الجمع بين الاتيان
والاكرام واذا قلت غفر الله لزيد وادخله الجنه كنت
قد دعوت الله لزيد في الجمع بين المغفره وادخاله الجنه ٥
فان لم تجعل الواو للجمع بين الشيئين فان قدرتها للاستيناف
واعني بذلك ان تجعلها عاطفه الفعل الذي بعدها على
الكلام المتقدم لجملته كان الفعل الواقع بعدها مرفوعا
ويكون معناه الايجاب ويكون معنى ما قبل الواو على معنى
من المعاني المتقدمه وذلك نحو قولك ليتك تاتينا
وتكرمنا اذا صح تمنيك ان ياتيك المخاطب واخبرت انك
تكرمه ان اتاك وان كان قبل الواو في هذا الباب
فعل قد دخل عليه عامل من العوامل اللفظيه او حرف
معنى وجعلت الفعل الذي بعد الواو معطوفا على ذلك
الفعل الذي قبلها كان الفعل الذي بعدها شريكا له في

في الاعراب والمعنى وذلك نحو قولك لا تاكل سمكا وتشرب
لبنا بالجزم اذا اردت النهي عن اكل السمك وشرب اللبن على حال
كان نحو قولك هل تاتينا وتكرمنا اذا اردت الاستفهام عن
اتيانه واكرامه وكذلك ما اشبهه واما البيت الذي انشده
في هذا الباب فليس منه لان الضمير هنا يجوز اظهارها
وكذلك كل حرف عطف يعطف به فعل على اسم ملفوظ به فيه
يجوز فيه اظهار ان بعده وسواء في ذلك الواو وغيرها من
حروف العطف واما الواو اذا افادت معنى الامر والنهي او الاستفهام
او التخصيص او الدعاء او العرض او التمني او النفي وكان الفعل
الذي بعدها مخالفا لما قبلها فان الناصب للفعل الواقع
بعد الواو ولا يجوز اظهارها اصلا والفاظه في الباب
بينه لاحتياج الى تفسيره

باب وحده

وحده من الاسماء التي التزمت فيها العرب الافراد والتذكير
والنصب ولم تستعملها غير منصوبة الا في الاماكن التي
استثناها ابو القاسم وهي محبش وحده وعير وحده وسبح
وحده وان خصصت في غير ذلك فشذوذ لا يقاس عليه واختلف
النحويون في انتصابه فزعم يونس انه منتصب على الظرف فاذا
قلت رايت زيدا وحده فكانك قلت رايت زيدا على حدته
اي في انفراده فعلى ما ذهب اليه يونس يجوز ان يكون قد
رايت غير زيد ورايت ايضا زيدا الا انك لم تر زيدا الا على

الاعراب والصحيح عندي ان اكثر ما جاء من القلب فسببه
التضمين وقد يجيء في الضرورة ما لا يلوح فيه وجه التضمين
بل القلب لمجرد الضرورة ومن القلب قوله
مثل القنافيد هداجون قد بلغت بجران اوبلغت سواتهم هجر
كان القياس ان يقول اوبلغت سواتهم هجرا لان السوات
هي التي تبلغ هجرا لا تقا لها لكنه قلب لفهم المعنى لما
اضطر الى الرفع لاصلاح القافية وكانه ضمن الكلام
معنى يصير به المفعول فاعلا والفاعل مفعولا فحمل قوله
اوبلغت سواتهم هجر على معنى وجلت سواتهم هجر لان
السوات اذا بلغت هجر فقد جللتها هجر وفاعل بلغت
الاول ضمير يعود على السوات وعاد هذا الضمير على ما بعده
لما كان الكلام من باب الاعمال الا ترى ان بلغت الاولا
والثانية يطلبان السوات الا انك اعملت فيها بلغت الثانية
ومن القلب قول الاخر

غدات احلت لابن اصرم طعنه حصين عبيطات السدايف والخمر

نصب الطعنة وهي الفاعلة من جهة المعنى ورفع
العبيطات والخمر وهما مفعولان من جهة المعنى الا ترى ان
العبيطات والخمر انما جعلت له بسبب الطعنة لكنه قلب
الاعراب لما اضطر الى ان يكون القافية مرفوعة وحمل
الكلام على المعنى فكانه قال عجلت لابن اصرم حصين
طعنة عبيطات السدايف والخمر الا ترى ان السبب في

في تعجيل الطعنة انما كان بحريمة الخمر والخمر على نفسه حتى يدرك
ثاره ه وقول ابو القسم ومنهم من يرويه طعنه حصن عسطات
السدايف والخمر لم يستد ذلك في روايه كما فعل ابو القسم
وانما هو شيء راه الكماي ليخرج به البيت من القلب وهو وجه
حسن لولا ان الفرزدق انشده البيت مقلوبا فيما زعم
يونس ومن ذلك قوله ايضا

وعط رنما ان يأتمر وان لم يدع من المال الا مسحتٌ او مخلف

في روايه من رفع مستحتا او مخلفا الان يدع بمعنى يترك
فكان حقه ان يقول لم يدع الا مسحتا او مخلفا اي لم يترك
الا مسحتا او مخلفا لكنه اضطر الى رفع القافيه فقلب
ورفع وحمل الكلام على معنى لم سو من المال الا مسحتا او مخلف
اله اذا لم يترك منه الا مسحتا او مخلفا فلم سق منه الا مسحت
او مخلف ومنهم من يرويه نصب مسلحت فلا قلب
ويقطع المخلف مما قبله فيجعله مبتدا وخبره محذوف
كانه قال او مخلف كذلك واحسن من ذلك ان تقدره
خبرا لمبتدا مضمر كانه قال او المتروك مخلف حتى يكون قد
ابتدات بالمعرفه ومنهم من يرويه لم يدع الا مسحت او مخلف
بكسر الدال ولا قلب فيه على هذا الان يدع بمعنى سق اي لم سق
الا مسحتا او مخلفا ومن ذلك قوله

قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما
وذات قرنين صموزا صرزما ه كان سعى له ان يرفع الافعوان

وما بعده على البدل من الحيات الا انه اضطر الى النصب لاصلاح القافيه
فنصب الافعوان وما بعده باضمار فعل يدل عليه ما قبله كانه
قال سالمت القدم الافعوان والشجاع الشجعما لان الحيات
اذا سالمت القدم فقد سالمت القدم الحيات وانما جعل
هذا من القلب لان مراده ان يصف الرجل بحفا القدم وهذا
المعنى يحصل بان يجعل الحيات مسالمه لقدمه لا مسالمه لكنه
جعلها مسالمه لما اضطر لان من سالمك فقد سالمته ونظير ذلك
في اضمار الفعل الدال ما تقدم عليه قوله تعالى وكذلك
زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاهم في قراءه من قرا
زين مالم يسم فاعله كانه قال زينه لهم شركاوهم وانما جعل
شركاوهم فاعلا بزين المضمره لا بالمصدر الذي هو قتل
لان الشركاء مزينون للقتل لا قاتلون به لالة ثم قرا زين بنا الفعل
للفاعل ه وروا الكوفيون قد سالم الحيات منه القدما نصب
الحيات على ان يكون القدما فاعل سالم والاصل القدمان
فحذفت النون مرونة ه وفي روايتهم على هذا ضرورتان احدهما
حذف النون والاخر القلب من جهه المعنى الا ترا ان القدم على
روايتهم ومعنى الشعر انما هو ان يكون الحيات مسالمه للقدم
لحفايها كما تقدم والفاطه في الباب ستنه لا يحتاج الى تفسير

باب الحروف التي تعمل الافعال المستقبله ه

بجزم

قد يتقدم سين هذه الجوازم وسين يجزم منهما
فعلا وما يجزم فعلين وما عدى ذلك عن اصالته الا ان كلامه

هنا منعرض من وجهين احدهما قوله باب الحروف التي تجزم الافعال
المستقبله ثم اورد الجمله لم ولما والفعل الواقع بعدها لا يكون
في المعنى مستقلا والاخر كونه خص لجوازم وما ذكر من الحروف
هنا وقد ذكر بعد ان الفعل قد يجزم على الجواب وان لم يتقدمه
حرف من هذه الحروف د والجواب عن الاول ان يقول اراد بقوله
الافعال المستقبله الافعال التي لفظها لفظ المستقبل سواء
كان معناها الاستقبال او لم يكن د وعن الثاني ان يقول ان
الفعل المجزوم على الجواب عند البصريين لا بد قبله من بعد شرط
محذوف فاذا قلت ائتني اكرمك فاصل الكلام عندهم ائتني
ان ياتني اكرمك ثم اضمر الشرط لدلاله المعنى عليه واذا كان
الامر كذلك فالجزم منجر في لم واخواتها وان واخواتها د
وقوله وكل فعل في اخره يا او واو او الف فانك تحذف
اخره في الجزم كقولك لم يقض ولم يعز ولم يخش كان الصواب
ان يقول وكل فعل في اخره يا او واو وسواء كان في الرفع غير
مسبوق بزائد من الهمزه او الالف غير مبدلين من همزه فحرز منه كذا
اخرج الفصيح من كلامهم لان من العرب من يظهر الضمة
في الواو والياء في حال الرفع فيقول يغزو ويرمي واصحاب
هذه اللغه اذا دخلوا الجازم على الفعل حذفوا الحركة
خاصة فيقولون لم يغز ولم يرم وكذلك ايضا اذا كانت
الالف والواو والياء السواكن مبدلات من همزه نحو قولك
قرا وقرى ويوضوا ان العرب اذا ادخلت الجازم على الفعل

ثلاثة احرف لم يمنع الصرف ما لم يمنع العرب اصلا وذلك نحو دعد
وحمص وسفر اسما رجاله وان كان هذا المنقول من
المؤنث الى المذكر على اكثر من ثلاثة احرف فانه يمنع الصرف
في حال التعريف خاصه العلميه وقام الحرف الرابع مقام التانيث
نحو زينب وسعاد اذا جعلتهما اسمين لرجلين الا ان يكون
التانيث تانيث جمع نحو كلاب فعول هي الكلاب او صفه
لمؤنث بغير تا التانيث نحو حايض وطامث فانك اذا سميت
بهما رجلا مرفتهما فقول هذا كلاب وجاني حايض د واما
العجمه فتقسم قسمين جنسيه وشخصيه فاما الجنسيه لا تمنع
الصرف ونعني بالاسم الذي عجمته جنسيه كل اسم اعجمي
تكلمت به العرب من اول احواله نكره نحو لجام ونيروز د
ودرندج وابريسم ونحو ذلك جميع هذه الاسماء لا تمنع
عجمتها الصرف وان صيرت اعلاما د والعجمه الشخصيه هي
التي تمنع الصرف واعني بالاسم الذي عجمته شخصيه كل اسم
اعجمي تكلمت به العرب في اول احواله معرفه نحو ابراهيم
واسمعيل ويعقوب واشباه ذلك مما كان من الاسماء عجمته
شخصيه فان عجمته تمنع الصرف مع التعريف خاصه بشرط
ان يكون الاسم على اكثر من ثلاثة احرف فان كان على
ثلاثة احرف نحو لوط وهود لم تمنع عجمته الصرف د وشبه
العجمه يجري مجرى العجمه وذلك نحو ساجد اذا سميت بها
رجلا فانه يمنع للتعريف وشبه العجمه الا ترى انك اذا

سميت رجلا بمساجد ادخلت في تسميته الاحاد ما ليس منها كما ان
الاعجمي يدخل في كلام العرب وليس منه وامّا التركيب فمنقسم
قسمين مركب يتضمن فيه الاسم معنى الحرف نحو خمسة عشر
واشباهه الا ترى ان المعنى خمسة وعشر وتركيب ليس كذلك
فالتركيب الذي يتضمن الاسم معنى الحرف لا يمنع الصرف بل هو من
موجبات البناء وامّا الصنف الآخر من المركبات فانه ان كان
من قبيل الاصوات بقي نحو جاز مار وان لم يكن من قبيل الاصوات
فانه ان كان في موضع الحال بني نحو قولك نفروا ثغر بغر
وان لم يكن في موضع الحال فلم يمنع الصرف في حال التعريف
خاصة نحو بعلبك ورام هرمز واشباه ذلك واما وزن
الفعل فينقسم ثلاثة اقسام غالب ومختص ومشترك فالمشترك
هو الذي يوجد في الاسماء والافعال كثيرا نحو فعل
وفعلل ولا يمنع الصرف حتى نحو حكم وجعفر وحجر تقول
هذا احكم ورايت حجرا فتصرفهما خلافا لعيسى بن عمر فانه فصل
في ذلك فقال انما كان منه غير منقول من الفعل فانه لا يمنع
الصرف نحو ضرب اسم رجل والصحيح انه لا يمنع الصرف منقولا
كان من فعل او غير منقول واما المختص فهو الذي لا يوجد
الا في الافعال ولا يوجد في الاسماء العربية الا ان يكون منقولا
من فعل نحو فعّل وفعِل وانفعل واستفعل وافتعل
وافعل واشباه ذلك والغالب هو الذي يوجد في الاسماء
والافعال الا ان وجوده في الافعال اكثر نحو افعل وينفعل

وينفعل وكلاهما يمنعان الصرف بلا خلاف الا ان عرض
في الوزن اعلال يخرج منه الى مثال من امثلة الاسماء فانه لا يمنع
الصرف نحو قيل وبيع هما في الاصل عَفَل وزن فعل الا ان الاعلال
صيرهما الى وزن قيل وديك فلذلك اذا سميت بواحد
منهما مرفته فقلت جاءني قيل وبيع ورايت شيلا وبيعا ولا
يمنعان الصرف الا مع التعريف نحو حمد وحصم وهو اسم العنبر
بن عمرو ابن تميم او مع الصفة بشرط ان يكون باشتهما بالفعل
نحو احمر واصفر فان كانت الصفة موغلة بالفعل انصرفت
نحو ارمل تقول هذا رجل ارمل فتصرفه لانك تقول في
الموغلة ارملة او مع شبه اصلها من الصفة نحو احمر اذا سميت
به ثم نكرته بعد التسمية فانك تمنعه الصرف لشبهه باصله
ولا يمنع الصرف مع الصفة وشبه الاسم باصله من الصفة الا
الوزن الغالب واما الجمع الذي لا نظير له في الاحاد معنى
به كل جمع على وزن مفاعل او مفاعيل في احد كاف
والساكاف وعدة احرف ويمنع الصرف لانه يبعد عن
الاحاد من جهتين احداهما انه لا نظير له في الاحاد العربية
والاخرى انه لا يكسر كما تكسر الاحاد فلما بعد عن الاحاد
من هاتين الجهتين منع الصرف وحده والدليل على انه انما منع
الصرف لبعده عن الاحاد من الجهتين المذكورتين انه لو
كان منعه الصرف لكونه لا نظير له في الاحاد لوجب
ان يمنع الصرف ما كان من الجموع على وزن افعال نحو احمال

لانه ايضا لا نظير له في الاحاد ولو كان صيغة الصرف من جمعه
انه جمع لا يكسر لوجب منع الصرف مما قله واشباهه لانه لا
يكسر فلما وجدنا العرب تصرفه اذا ادخلت عليه تا التانيث
لانه اذ ذاك له نظير في الاحاد نحو كراهيه وريا فيه دل
ذلك على ان العرب انما منعته صرف مساجد ودنانير واشباههما
لتعدها عن الاحاد من الجهتين المذكورتين ٥ واما زيادة
الالف والنون فلا يجلوا زيادتهما ان يكونا في اسم غير صفه
او صفه وان كانا زائدتين في صفه فانهما منعان الصرف
مع الوصف بشرط الا تونثا الصفه بالتا نحو سكران وعطشان
لانك تقول في المونثه سكرى وعطشا فان انثت الصفه
بالتا نحو ندمان وندمانه وسفيان وسفيانه لم تمنع الصرف
وسبب ذلك انهما اذا لم تدخل عليهما تا التانيث اشبهتا
الفي التانيث كذلك نحو حمرا لا تقول حمراة فلما اشبهتا الفي
التانيث منعتا الصرف كما منعته الفا التانيث ٥ وان
كانتا زائدتين في اسم لم يمنع الصرف الا مع العلميه بشرط
الا يصغر الاسم على فعلن ولا يكسر على فعالن ح فان كان
الاسم الذي هما فيه نكره لم يمنع الصرف نحو قولك مررت
بعثمن وعثمن اخر وانما لم يمنع الصرف الا في حال التعريف
لانهما اذ ذاك يشبهان الفي التانيث من جهتهما زائدتان
في اخر الاسم والالف منهما الف ولا يحوز دخول تا التانيث
عليهما الا ترا ان عثمن لا يلحقه تا التانيث كما لا يلحق حمرا

تا التانيث ٥ فاما اذا كان الاسم نكره لم يحكم لهما بحكم الفي
التانيث لانهما اذ ذاك قد يسوغ لحاق تا التانيث لهما نحو
مرحان الا انك قد تلحقه اذا اردت الواحد منه فتقول
مرجانه واذا كان الاسم قد صغر على فعيلين كسرحان فانهم
قالوا فيه سريحين لم يمنع الصرف ايضا لان الالف والنون منه
شبه الفي التانيث الا ترا انهم يقولون في تصغير صحراء صحيرا
فلا تقلبون الالف ياء كما تقلبونها في سرحان وكذلك
ان كان الاسم قد جمع على فعالين لم يمنع الالف والنون
الصرف لان جمعه على فعالين يدل على انهم اذا استغرزوه قلبوا
الالف ياء قالوا فعلين ٥ واذ قد انتهينا على كل علة من هذه
العلل على انفرادها وبنا الاجتماع الذي يمنع الصرف
من غيره فليرجع الى يبين ما فيه اشكال من كلام ابي القسم
فقوله وما ينصرف فينقسم قسمين فقسم منه لا ينصرف
في معرفه ولا نكره وقسم منه ينصرف في النكره ولا ينصرف
في المعرفه هذا الذي ذكره هو مذهب كثير من النحويين
واما الفارسي فزعم ان ما لا ينصرف ينقسم ثلاثه اقسام قسم لا
ينصرف في معرفه ولا نكره وقسم لا ينصرف في المعرفه
وينصرف في النكره وقسم ينصرف في المعرفه ولا ينصرف
في النكره وزعم ان هذا القسم الثالث هو المعدول من
العدد نحو مثنى وثلاث ورباع وما اشبه ذلك خلافا
لابي القسم لانه جعل هذا الضرب من المعدول مما لا ينصرف

في معرفه ولا نكره وذلك انه عنده اذا كان صفه يمنع
الصرف للعدل والصفه نحو قوله تعالى اولى اجنحة مثنى
وثلاث ورباع وان سمي شيء من ذلك رجلا امتنع الصرف
عنده للعدل والتعريف وان نكر بعد التسميه امتنع الصرف
لشبهه باصله وذلك انه الان اسم نكره كما انه قبل التسميه
به كذلك واما الفارسي فوافقه على منع صرفه في حال
التنكير وخالفه في ذلك في حال التعريف في عمر انك اذا سميت
مثنى وثلاث وما اشبه ذلك دخلا صرفته لانه ليس بعدول
في المعنى ولا هو في موضع يشبه الموضع الذي عدل فيه
لانه الان معرفه ولم تعدل له العرب الا في حال التنكير
وقوله فاما ما لا ينصرف في معرفه ولا نكره فخمسه
اجناس منها افعل اذا كان نعتا نحو احمر واصفر وابيض
واشقر وافضل واكرم يعني ان افعل اذا كان نعتا
مؤنثه فعلا نحو احمر وكان للفاضله نحو اكرم وافضل
فانه لا ينصرف في معرفه ولا نكره وهذا الذي قاله في افعل
الذي مؤنثه فعلا صحيح لانه اذا كان صفه يمنع الصرف
لوزن الفعل والوصف نحو قولك مررت برجل احمر وان سميت
به رجلا امتنع صرفه لوزن الفعل والتعريف نحو قولك
هذا احمر بن فلان وان نكرته بعد التسميه امتنع الصرف
عند سيبويه لشبهه باصله في انه الان اسم نكره كما كان
قبل التسميه كذلك وذلك نحو قولك هذا احمر بن فلان

آخره واما افعل الذي للفاضله فان فيه تفصيلا كان سعني
لابي القسم ان يبينه وذلك انه ان كان مع من نحو قولك
هذا افضل من عمرو فانه يمتنع الصرف مادام مع من في حال
التنكير والتعريف اما قبل التسميه به فلوزن الفعل والصفه
واما بعد التسميه به فلوزن الفعل والتعريف واما اذا
انكرته بعد التسميه نحو قولك جاني افضل من زيد بن
فلان وافضل من زيد اخر فانه يمتنع الصرف قولا واحدا
لشبهه باصله في انه الان اسم نكره مع من كما انه قبل
التسميه به كذلك واما ان سمي به ولم يذكر معه من
فانه لا ينصرف في المعرفه وينصرف في النكره نحو افضل
اذا سميت به رجلا فانه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف
نحو قولك جاني افضل بن فلان وان نكرته بعد
التسميه انصرف قولا واحدا نحو قولك جاني افضل بن فلان
وافضل من اخر وانما صرفته اذا نكرته لانه اشبه اصله
وذلك انه الان وان كان اسما نكره ليس بعده من لا
ملفوظ بها ولا مقدره واذا كانت صفه على اصلها لم يكن
بد معها من من ملفوظ بها او محذوف مقدره لفهم المعنى
نحو قولك الله اكبر اي اكبر من كل شيء عقد من جهله
على الفاضله وانما خص هذين النوعين من الصفه لان
الفعل اذا كان صفه وكان مؤنثا بالتا نحو ارمل
وارمله لم يكن من قبيل ما لا ينصرف في معرفه ولا نكره

بل يمتنع الصرف في حال التعريف خاصة الا ترى انك اذا قلت
مررت برجل اربع لم تصرفه لان وزن الفعل اذا لحقته التاء في حال
التانيث لم يكن من موانع الصرف كما تقدم واذا سميت به
رجلا امتنع الصرف في حالي التعريف لوزن الفعل والتعريف
وكان الوزن اذا ذاك من موانع الصرف لانه لا يدخل عليه
التاء في حال التسمية وان نكرته بعد التسمية صرفته ايضا
لانه لا مانع فيه للصرف وايضا فانه يشبه اصله في انه نكره
كما انه قبل التسمية كذلك ه وهو في الاصل مصروف
فوجب ان يصرف الان لشبهه باصله ه وقوله ومنها ما كان
في اخره الف التانيث مقصورة او ممدودة انما امتنع الصرف
من هذا النوع في حال التعريف والتنكير لان التانيث اللازم
يمنع الصرف وحده فكيف اذا انضاف اليه علة اخرى او اكثر ه وقوله
ومنها كل جمع ثالث حروفه الف وبعدها حرفان او ثلاثة احرف
او حرف مشدد انما امتنع صرف قبل التسمية به لانه جمع
لا نظير له في الاحاد واذا سميت به امتنع صرفه للتعريف
وشبه العجمة كما تقدم نحو قولك مررت بمساجد بن
فلان فان نكرته بعد التسمية به صرفته على قياس
قول سيبويه واصحابه لشبهه باصله لانه اسم نكرة على وزن
مفاعل انه قبل التسمية به كذلك ه وقوله فان ادخلت
على ما لا ينصرف الالف واللام او اضفته انصرف قد تقدم ان
من النحويين من لا يسمي هذا شعرا بل سجعا ه وقوله وانا

ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فهو اثنا عشر
جنسا منها كل اسم اعجمي على اكثر من ثلاثة احرف نحو
ابرهيم كان سغي ان يزيد بشرط ان يكون عجمته شخصية لكن
اكتفى عن ذلك بالتمثيل ه وقوله فان كان على ثلاثة
احرف انصرف في المعرفة والنكرة كان سغي ان يقول بشرط ان
لا ينضاف الى ذلك تانيث فانه ان انضاف الى ذلك تانيث
انصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة نحو ماه وحور
وقوله ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل نحو احمد
ويزيد انما كان الامر كما ذكر لان وزن الفعل المستقبل
كله اما غالب واما مختص ولا يوجد شيء منه مشتركا فلذلك
منع الصرف في حال التعريف وكان سغي ان يزيد وكذلك
كل صفة على وزن الفعل المستقبل اذا كانت مما تونث
بالتاء سمي بها نحو ارمل ويعمل يعمل في المؤنثة ارملة
ويعملة فانه ينصرف في حال التنكير ويمتنع الصرف في حال
التعريف ه وقوله ومنها كل اسم في اخره الف ونون
زائدتان نحو سلمان وعمران كان سغي له ان يقول بشرط ان
يكون صفة مونث بالتاء نحو ضيعان وندمان اذا سميت
اذا سميت بهما رجلا فانهما لا ينصرفان في حال التعريف
وينصرفان في حال التنكير ه وقوله واما حسان فان اخذ
من الحسن انصرف لان الخر الفصل ه الصواب في حسان وبنان
وسمان واشباهها من الاسماء اذا لم يقم الدليل على اخذ

الاستفاقين ان يحمل على زياده الالف والنون لان زيادتهما اكثر
من زياده الالف واضافه النون د وقوله وكل اسم معدول
عن فاعل الى فعل في حال التعريف نحو عمر وقثم كان الصواب
ان يقول كل اسم معدول الى فعل ولا يشترط ان يكون العدل
عن فاعل لان العدل قد يكون عن غير هذا الوزن الا ترا
ان ثعلا اسم رجل معدول وليس له فاعل فعدل عنه وانما
يقال رجل ثعل اى زايد الاسنان وأثعل عليه القوم
فهم مثعلون اى خالفوه وقوله وكل اسم جعلا اسما
واحدا نحو حضرموت كان الصواب ان يزيد اذا لم يتضمن الحرف
ولم يكن من قبيل الاصوات ولم يكن في موضع الحال
فان جميع ذلك مبني كما تقدم وسائر الفاظه في الباب يسهل الاحاله الى

باب اسما القبايل والاحيا والسور والبلدان

د اذا كان الاسم اب او ام فلا
يخلوا ان يبقا على سماه او ينقل عنه ويصير اسما للحي او للقبيله
فان بقي على سماه فانه ان كان اسم ام امتنع الصرف للتانيث
والتعريف نحو قولك هذه ثقيف وهذا ثقيف اترى سلول بنت
ريان من قضاعه وان كان اسم اب صرفته نحو قولك هذا ولا
بنو تميم الى ان يضاف الى التعريف علة من العلل المانعه من
الصرف فانك تمنعه الصرف اذا قلت نحو قولك بنو ثعلب
فيمنع ثعل الصرف للتعريف ووزن الفعل وان جعلت اسم
الاب اسما للقبيله منعته الصرف للتانيث والتعريف

نحو قولك هذه تميم وان جعلته اسما للحي صرفته فقلت هذا ولا
تميم الا ان يضاف الى التعريف علة اخرى من العلل المانعه
للصرف فانك تمنعه الصرف نحو قولك هذا ولا ثعلب يزيد الحي
وان جعلت اسم الام اسما للقبيله منعته الصرف للتانيث
والتعريف نحو قولك هذه سلول من قضاعه وانت تريد
سلول القبيله وان جعلت اسم الام اسما للحي منعته الصرف
ايضا ان كان اسم الام على اربعه احرف كما تفعل
بكل مذكر تسميه بمونث على اربعه احرف فتقول
هذا ولا سلول من قضاعه وان اسم الام على اقل من اربعه
احرف صرفته اذا ذهبت به مذهبا الى الاب الا ان يضاف الى
التعريف علة اخرى من العلل المانعه للصرف د وما كان من
اسما القبايل غير منقول من اب ولا ام منعته الصرف
وما كان من اسما الاحيا غير منقول من اب ولا ام صرفته
نحو قولك هذه قريش تريد القبيله وهذا قريش اتريد
الحي د واسما هذا الباب منها ما الغالب عليها ان تستعمل
اسما للاب نحو تميم وقد يستعمل اسما للحي واسما للقبيله
ومنها ما الغالب عليه ان يستعمل اسما للقبيله وقد يستعمل
اسما للحي نحو جذام وسدوس ومنها ما الغالب عليه ان يستعمل
اسما للحي وقد يستعمل اسما للقبيله وهو قريش ومعد
وقيف ولا يستعمل من هذه الثلاثه للاب وان كان معد
في الاصل اسم اب لقبايل شتى د ومنها ما يستوى فيه

ان يستعمل اسما للقبيله وان يستعمل اسما للحي نحو ثمود وسبا
ومنها ما لا يستعمل الا اسما للقبيله نحو مجوس ويهود فامجوس
ويهود بالصرف فليسا اسمين للحي بدليل تكسيرهما واما يهود
جمع يهودي فحذف الياء كرجي وزنجي وكذلك مجوس جمع مجوسي
بحذف الياء ولذلك ساغ دخول الالف واللام عليهما فقيل
اليهود والمجوس ٥ واما اسما البلدان فما كان منها بعلامة تانيث
فهو مؤنث نحو مكه والكوفه والبصره وما لم يكن فيه علامة
تانيث فالغالب عليه التانيث وترك الصرف لاجل التعريف
والتانيث نحو مصر ودمشق وحمص وماء وقد يحمى منها
ما لا يستعمل الا مذكرا نحو الشام والعراق والحجاز وبلخ
ويخبد ومنها ما لا يستعمل الا مؤنثا نحو فلسطين وقنسرين
وصفين ومنها ما يستعمل مذكرا ومؤنثا والغالب عليه
التذكير والصرف الى ان يضاف الى التعريف عليه فاذا تمنع
الصرف نحو واسط ودابق وحمص وبدر ومنى وقبا وحرا
وهجر وجرو كل ما كانت في اخره الف ونون زائدتان
فالغالب عليه التذكير نحو طوان وجرجان وحوران
وخراسان وايراد ابو القسم خراسان فيما الغالب عليه
التانيث ليس بصحيح وهذا النوع وان كان مذكرا
ممنوع الصرف لزيادة الالف والنون والتعريف ٥ وقوله
وتقول في اسما السور هذه هود وهذه يونس تريد
سوره هود وسورة يونس فتصرف هودا وان جعلت هودا

اسم سورة لم تصرفه لانك سميت مونثا بمذكره واعلم ان
يونس وهودا واشباههما من اسما الناس لا يخلو من ان
تضيف اليهما سورة لفظا او تقديرا او تجعله اسما للسورة
فان اضيف اليه السورة لفظا كان مخفوضا بالاضافه وممنوعا
على اصله من الصرف او منعه لانه لم ينقل عن سماه ومعول
قرات سورة هود بصرف هود وقرات سوره يونس وسوره
مريم فمنع يونس الصرف للعجمه والتعريف ومنع مريم الصرف
للتانيث والتعريف وان اضيف اليه السوره في التقدير كان
اعرابه على حسب ما يطلبه العامل الذي قبله ويكون ايضا
ممنوعا على اصله من الصرف او منعه لانك لم تنقله عن سماه
فتقول قرات يونس وقرات مريم فمنع يونس ومريم
الصرف وقرات هودا فتصرفه والاصل في ذلك قرات
سوره يونس وسوره مريم وسورة هود فحذف المضاف
وهو سورة واقيم المضاف اليه مقامه فاعرب اعرابه وان
جعلت هذه الاسما وما اشبهها اسما للسور انفسها ولم
تقدر حذف مضاف منعتها كلها الصرف للتانيث والتعريف
فتقول قرات يونس ومريم وهود فان كان الذي تسمي به
السوره جمله نحو قولك قراء سورة اقتربت الساعة وقرات
ياايها المزمل وكذلك ان اضفت اليها السورة لفظا
او تقديرا تكون الجمله محكيه وذلك نحو قولك قرات
سورة اقتربت الساعة وقرات سوره ياايها المزمل وقرات

قل اوحى الى تريد سوره قل اوحى الى فحذفت المضاف واقمت
المضاف اليه مقامه وان كان الذى يسمى به السوره من اسما
حروف المعجم ولم يكن مفردا ولا على وزن مراد وان الاسما
المفردة ولا على مثال الاسما المركبه كان موقوفا نحو قولك
كهيعص والمص وكذلك ايضا يكون موقوفا اذا اضيف
اليه السوره فى اللفظ نحو قولك قرات سوره كهيعص
تريد سوره كهيعص وسوره المص الا انك حذفت المضاف
واقمت المضاف اليه مقامه وان كان على مثال الاسما المركبه
اعرب كاعرابها وذلك نحو قولك هذه طسين ميم وكما تقول
هذه بعلبك فتعربه اعرابا لا ينصرف للتعريف والتركيب
وان شئت اضفت الاسم الاول الى الثانى فقلت هذه طسين ميم
فتعرف الاول على حسب العامل الذى قبله وتخفض الثانى
بالاضافه كما تقول هذه بعلبك وان اضفت اليه السوره
فى اللفظ او فى التقدير كان موقوفا لانه اذ ذاك يراد به
حروف المعجم وذلك نحو قولك قراءه طاسم وقرات طاسم بالالف
تريد سوره طاسم وان كان على وزن مراد وان الاسما المفرده
نحو طاسين وياسين اعربته اعراب ما لا ينصرف لانه معرفه
ومونث وهو مع ذلك على وزن الاسما العجميه نحو هابيل
وقابيل فتقول هذه طاسين وهذه ياسين وقرات طاسين
وياسين وان اضيف اليه السوره فى اللفظ او فى التقدير كان
موقوفا نحو قولك قرات سوره طاسين وسوره ياسين

وقرات طاسين وياسين تريد سوره طاسين وسوره ياسين
وان كان مفردا اعربته اعراب ما لا ينصرف ان قدرت انك
سميته بمذكر وان قدرت انك سميته بمونث جاز الصرف
ومنعه وذلك نحو قولك قرات صاد وقاف وان شئت
قلت قرات صادا وقافا فان اضفت اليه السوره فى اللفظ
او فى التقدير كان موقوفا لانه اذ ذاك غير منقول
عن مسماه وذلك نحو قولك قرات سوره ص وسوره
ق وقرات حروف تريد سوره ص وسوره ق

باب ما جاء

المفعول على فعال وهو قوله وهو على اربعه اضرب الى اخر الباب
قد تقدم لتفسير هذه الاضرب الاربعه وبينا ان جميعها مبنى
على الكسر الا ما كان منها اسما علما لمونث على وزن فعال نحو
حذام فان اهل الحجاز سونه على الكسر وبنو تميم يعربونه
اعراب ما لا ينصرف اذا لم يكن فى اخره را فان كان فى اخره
را اجازوا فيه البنا على الكسر وان يعرب اعراب ما لا ينصرف
وجميع هذه الاضرب موقوف على السماع لا يستعمل شى منه
قياسا الا ما كان منها اسم فعل نحو تراك فانه مقيس
فى كل فعل ثلاثى غير مزيد لكثره مجيه فى كلامهم
نحو حذار ونظار اعنى انظر واسماع واشباه ذلك فان كان
الفعل الثلاثى مزيدا لم ينقس ذلك فيه بل ما جا منه حفظ ولم

تتعدية موضع السماع بحد دراك من ادرك والفاظه
في الباب ينبه لاحتاج الى تفسير

باب الاستثناء

الاستثناء اخراج الثاني مما دخل فيه الاول باداة من الادوات
التي وصفتها العرب للاستثناء والادوات الموضوعات للاستثنا
ء الا وغير وسوى وسوا وحاشى وخلا وعدا وليس
ولا يكون هذه الادوات تنقسم اربعة اقسام قسم منها
لا يكون الا فعلا وهو ليس ولا يكون وخلا وعدا اذا
دخلت عليهما ما المصدرية نحو قولك قام القوم ما خلا زيدا
وما عدا عمرا وقسم منها لا يكون الا حرفا وهو الا وحاشى في
مذهب سيبويه ه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو خلا
وعدا وحاشى في مذهب غير سيبويه فهذه الثلاثة تكون
حروفا اذا انخفض ما بعدها وتكون افعالا اذا انتصب ما
بعدها وادوات الاستثناء الاربع اعني الا تخلو من ان يكون
ما قبلها موجبا او منفيا فان كان موجبا جاز في الاسم الواقع
بعد الا وجهان احدهما النصب على الاستثناء وذلك
نحو قولك قام القوم الا زيدا ورايت القوم الا زيدا ومررت
بالقوم الا زيدا فنصب زيدا في جميع ذلك على الاستثناء والوجه
الاخر ضعيف وهو ان يكون اعراب الاسم الواقع بعد الا
تابعا لاعراب الاسم الواقع قبلها فتقول قام القوم الا زيد

برفع زيد ورايت القوم الا زيدا بنصب زيد ومررت بالقوم
الا زيد بخفض زيد ومن ذلك قول الشاعر

وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ه

والاول الاسم الواقع بعدها اذا كان اعرابه تابعا لاعراب
الاسم الذي قبلها في موضع نعت عند النحويين ويعنون بذلك
انه عطف بيان وان كان ما قبل الا منفيا فلا يخلو الكلام
الذي قبلها من ان يكون مفرغا لما بعد الا او لا يكون فان كان
مفرغا للاسم الذي بعد الا كان اعرابه على حسب العامل
المتقدم وذلك نحو قولك ما قام الا زيد فرفع زيد لانه
فاعل قام وما ضربت الا زيدا فنصب زيدا لانه مفعول
ضربت وما مررت الا بزيد فخفض زيد بالباء لانه معمول
مررت ه وان كان ما قبل الا غير مفرغ لما بعدها جاز في
الاسم الواقع بعد الا ثلاثة اوجه احدها ان يكون اعرابه
على حسب اعراب الاسم الذي قبله لانه بدل منه وذلك
نحو قولك ما قام القوم الا زيد وما رايت القوم الا زيدا وما
مررت بالقوم الا زيد وعليه نصب الاسم الواقع بعد الا
على الاستثناء وذلك نحو قولك ما قام القوم الا زيدا وما
رايت القوم الا زيدا وما مررت بالقوم الا زيدا ودون ذلك
كله ان تجعل الاسم الذي بعدها في موضع نعت
للاسم الذي قبلها اذا كان تابعا له في الاعراب ه والعامل
الموجب في اللفظ ان كان منفيا في المعنى فان حكمه حكم

المنفي فعلى هذا اذا قلت قل رجل يقول ذاك الا زيد كان
الاختيار في زيد الرفع لان العرب تستعمل قل اذا ارادت
النفي يقولون قل رجل يقول ذاك في معنى ما يقول ذاك
رجل وكذلك طننت واخواتها اذا كانت منفية ووقع في
موضع مفعولها الثاني فعل فانه وان كان موجبا في اللفظ
منفيا في المعنى ومقولها طننت احدا يقول ذلك الا زيدا وان
شئت قلت الا زيد وكلاهما مختار فوجه اختيار النصب
جعلك الا وما بعدها بدلا من احد ووجه اختيار الرفع
جعلك الا وما بعدها بدلا من الضمير في يقول ه والفعل
خبر الليس او خبر المبتدا او وقع بعد حرف النفي فيما ذكر
بمنزلة الفعل الواقع في موضع مفعول طننت واخواتها وذلك
نحو قولك ما احد يقول ذلك الا زيد وليس احد يقول
ذلك الا زيد برفع زيد في المثلين على الابدال من الضمير
المستتر في يقوله واذا تكررت المستثنيات فان لم ترد
حرف عطف كان جميعها مستثنى من شئ واحد ويكون
الاعراب على حسب المستثنى الاول وذلك نحو قولك قام
القوم الا زيدا والا عمرا والا جعفرا فان لم ترد بغير حرف
عطف فان كانت التي المستثنى الاول في المعنى باثت على
حسبه في الاعراب في نفسه مبدلة منه وذلك نحو قولك
قام القوم الا محمدا الا ابا بكر لان ابا بكر هو محمد وان لم تكن
المستثنى الاول في المعنى فلا يخلوا من ان يكون ممكن

استثنا بعضها من بعض او لا يمكن فان امكن كان الاخر مستثنى من
الذي قبله والذي قبله مستثنى من الذي قبله الى ان ينتهي للاول
ويكون اعراب المستثنى الاول على حسب ما تقدم ذكره ويكون
ما عداه منصوبا وذلك نحو قولك ما قام القوم الا عشرة منهم
الا خمسة الا اثنين الا واحدا فترفع عشرة على الوجه المختار وتنصبها
على الوجه الاخر ولا يجوز فيما عدا العشرة النصب وان لم يمكن
استثنا بعضها من بعض كان جميعها مستثنى من شئ واحد
ولا يخلوا اذ ذاك من ان يكون العامل مفرغا او غير مفرغ فان
كان مفرغا جعل احد المستثنيات على حسبه ونصبت ما
عداه وذلك نحو قولك ما قام الا زيد الا عمرا الا خالدا
برفع زيد ونصب ما عداه ولو رفعت عمرا ونصبت ما عداه
وخالدا ونصبت ما عداه ساغ ذلك وان كان العامل غير
مفرغ جعلت واحدا منها على حسبه لو انفرد ونصبت ما عداه
وذلك نحو قولك ما قام القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا فترفع
زيدا على الوجه المختار وتنصبه على الوجه الاخر وتنصب
ما عداه ولو اجريت الرفع والنصب في عمرو ونصبت ما عداه
او في خالد ونصبت ما عداه لساغ ذلك ه واما غير فلا
تكون من هذا الباب الا اذا كانت في موضع يسوغ
وقوع الا فيه فلو قلت عندي درهم غير جيد لم يكن غير
في هذا الكلام من هذا الباب لان لا لا يسوغ وقوع الا في
موضعها الا ترى انك لو قلت عندي درهم الا جيد لم يجز ذلك

فاذا قلت عندي درهم غير قيراط كانت غير من هذا الباب
لانك لو قلت عندي درهم الا قيراط كان ذلك جايزا وحكم
الاسم الواقع بعد غير الي معنى الا ان يكون محفوظا ابدا واما
غير نفسها فحكمها ان يكون اعرابها كاعراب الاسم الواقع بعد
الا في جميع ما ذكرو قد تقدم بيانه فتقول قام القوم غير
زيد برفع زيد ونصبه والنصب اجود كما تقول قام القوم الا
زيد برفع زيد ونصبه والنصب اجود وتقول ما قام القوم غير
زيد برفع زيد ونصبه والرفع اجود كما تقدم ما قام القوم
الا زيد برفع زيد ونصبه والرفع اجود وتقول ما قام غير
زيد برفع غير ولا يجوز نصبها كما تقول ما قام الا زيد برفع
زيد ولا يجوز نصبه وكذلك تفعل في سايرمسايل هذا
الباب ٥ واذا اتبعت الاسم الواقع بعد غير جاز في تابعه
وجهان احدهما ان يكون محمولا على لفظه فيكون مخفوضا
ابدا والاخر ان يكون محمولا على معناه فيكون اعرابه اذ
دال على حسب اعراب غير فتقول ما قام غير زيد وعمرو
برفع عمرو وخفضه والمعنى واحد ومن ذلك قوله
لم يبق الا طريد غير متقلب وموقف في حال القد مسلوب
فانه يروى برفع موقف وخفضه ولا يجوز في تابع الاسم الواقع
بعد الا ان يكون على حسب الاسم الواقع بعد الا في
في الاعراب الا ترى انك اذا قلت ما قام الا زيد وعمرو
ولم يجز في عمرو الا الرفع ٥ واما سوي الواقع

كان الاحسن من كلامهم اتيانها وعيلا لاصلها لانها في
الاصل همزة فيقال لم يقرأ ولم يقرى ولم يرصوا فكما ان
الهمزة لا تحذف للجازم فكذلك ما ابدل منها وقد حذفوها
رعيا للفظ فيقولون لم يقر ولم يقر ولم يوض ودلائل ذلك قليل
وسايرالقاعدة في الباب بينه لاحتياج الى تفسير

باب الامر والنهي

الامر لا يخلو امن ان يكون للغايب او للمخاطب او للمتكلم فان
كان للغايب او للمتكلم فلا يكون الا بادخال اللام على الفعل
المضارع وجزمه بها وسواي ذلك فعل الفاعل وفعل المفعول
نحو قولك ليقم زيد وليضرب عمرو وليتم وليخرج وما اشبه
ذلك وان كان للمخاطب فان المامور ان كان مفعولا لم
يكن بد من ادخال اللام على الفعل المضارع وجزمه بها نحو
قولك لتكرم انت ولتوضع في تجارتك ولتشره علينا وما
اشبه ذلك وان كان المامور المخاطب فاعلا فاللغة الفصيحة
في امره ان يكون بغير لام واذا امرته بغير لام على الوجه
المختار فان الفعل المضارع المسند اليه لا يخلو من ان
يكون حرف المضارعة منه مفتوحا او مضموما فان كان
مفتوحا فلا يخلو اما بعد حرف المضارعة من ان يكون
ساكنا او متحركا فان كان متحركا فانك تحذف حرف
المضارعة من الفعل المضارع وتحذف منه النون ان كان
مرفوعا بها وسكن اخره ان كان صحيحا او حذفته ان كان

معتلاً وما بقي كان امراله فتقول اذا امرته بالوعد عِدْ
وبالقيام قم وبالبيع بع وبوشي الثوب شِ واذا امرت جماعة
بالصوم قلت صوموا والاصل في جميع ذلك تصومون وتعدِدُ
وتقوم وتبيع وتشي فحذف حرف المضارعة وهو التا والنون
من تصومون وسكنت الدال من تعدِدُ والميم من تقومُ والعين
من تبيع لانهما حروف صحيحه وحذفت الياء لانها حرف علةٍ
وكان الامر كما بقي عدوا قوم وبيعوا شِ الا انك حذفت
الواو من قوم والتا من بيع لالتقا الساكنين فقلت قم وبع
وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا حذفت الضمة من
حرف المضارعة وان النون ان كان مرفوعا بها وسلمت
اخره ان كان صحيحا وحذفته ان كان معتلا ولا بد اذ
ذاك من اجتلاب همزة الوصل موصل بها الى النطق بالساكن
وتكون الهمزة مكسورة اذا كان ثالث الفعل مفتوحا او
مكسورا كسرة لازمة مضمومة اذا كان ثالث الفعل مضموما
ضمه لازمه وذلك نحو قولك في الامر بالضرب والقتل
والذهاب اضرب واذهب واقتل والاصل تضرِبُ
وتذهبُ فحذفت التا وسكنت الاخر واجتلبت همزة الوصل
وكسرتها لان الثالث من ضرب مكسور ومن يذهب مفتوح
وكذلك الاصل في اقتل تقتل فحذفت همزة المضارعة
وسكنت الاخر واجتلبت همزة الوصل وضمتها لان الثالث
من يقتل مضموم وقد شذ كل ومر وخذ فحذفوا حرف

المضارعة والساكن الذي بعده واجتلبوا همزة الوصل
وان كان حرف المضارعة مضموما فان ما بعده ان كان
متحركا حذفت منه حرف المضارعة والنون ان كان مرفوعا
بها وسلمت اخره ان كان حرفا صحيحا وحذفته ان كان
معتلا ويكون الامر مما بقي نحو دحرج ودحرجوا وسلق
الاصل تدحرج وتدحرجون وتسلق فحذفت التا والنون
وسلمت الجيم لانه حرف صحيح وحذفت الياء لانها حرف
علة وامر تسلق ما بقي وان كان ما بعد حرف المضارعة المضموم
ساكنا في اللفظ فانه لا بد من حذف شي من ذلك الا وبعده
متحرك في الاصل وذلك مضارع افعل نحو تكرم اصله
تو كرم الا انه حذفت الهمزة لاجل حرف المضارعة على ما
مر في موضعه فاذا امرت حذفت حرف المضارعة والنون
وسلمت الاخر ان كان صحيحا وحذفته ان كان معتلا
ورددت الهمزة المحذوفة لاجل حذف حرف المضارعة
الذي كانت الهمزة حذفت بسببه فتقول في امر
الاكرام اكرم واكرموا وبالاعطا اعط واعطوا والاصل
فيهما توكرم وتوعطي فحذفت حرف المضارعة والنون
ورددت الهمزة المحذوفة من اجله وسلمت الميم لانها
حرف صحيح وحذفت الياء لانها حرف علة وقد يحي الامر
باللام للمخاطب وان كان الفعل مسندا للفاعل فيكون
اذ ذاك مجزوما ومن ذلك قراءة زيد بن ثابت وابي بن كعب

فبذلك فليفرحوا ومنه قوله عليه السلام في بعض المغازي
لتاخذوا مصافكم الان ذلك لغة قليلة ردية عند كافة
النحويين وقول ابي القسم انها لغة جيدة خلافا لما زعم النحويون
ومما يدل على انها ضعيفة انها لا تحفظ منها الا ما ذكرناه
وقول ابي القسم واذا كان اخر الفعل يا او واو الفا
حذفتها من الامر والنهي اما حذف منهي النهي فعلامة للجزم ه
واما حذفها في الامر فعلامة ايضا للجزم نحو قولك لتغز
ولا تغز ولتغز ولا تغز واما حذفها في الامر بغير لام فليس
علامة للجزم لان الامر بغير لام مبني وانما حذفت تشبيها
للامر بغير الامر بالامر بالام فحمل اعني واحذف على قولك
لتغز وحمل ادم في الحذف على قولك لترم كما شبهوا
البناء على الضم في المنادا بالرفع فاتبعوا المنادا على لفظه
فقالوا يا زيد العاقل ولو لم يشبهه المعرب لما ساغ فيه ذلك
ومن قال لم يغزو ولم يرمي فاثبت حرف العلة قال لا تغزو
ولا ترمي واغزو وارمي فاثبت ايضا حرف العلة ه واذا
كانت الواو والياء والالف مبدلات من همزة جاز اثباتها
وحذفها واثباتها احسن كما جاز حذفها واثباتها مع سائر
الجوازم وسائر الفاظه في هذا الباب بينه لمحتاج الى تفسيره ه

باب ما يجزم من الجوابات

الذي يكون له جواب مجزوم من غير ادوات الشرط هو الامر
والنهي واسما الافعال نحو تراك والاستفهام اذا لم يكن

لفظ

معناه التقرير لانه اذا اريد به التقرير كان معناه الايجاب
والتمني والترجي والعرض والتحضيض والدعاء نحو هل
وكم قول وكفاوك وشر عدو والفعل الذي لفظه الخبر ومعناه
الامر جميع هذا اذا ضمن معنى الشرط اقتضى جوابا مجزوما
وتضمن جميع ذلك معنى الشرط جائز بقياس الا الفعل
الذي لفظ الخبر ومعناه الامر فانه موقوف على السماع والذي
جاء من ذلك قوله اتقوا الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه
وعد ابو القسم في جملة ما يجزم جوابه الجحد وهو فاسد
لان جملة الجحد تحتمله للصدق والكذب والعرب لا تفعل
ذلك الا في الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ه وانما
اشترطنا في جميع ذلك ان يضمن معنى الشرط لانه اذا لم
يضمن معنى الشرط لم يجزم الفعل الذي بعده بل يرتفع فتقول
ائتني اكرمك فيجزم اكرم ان ضمنت الكلام معنى الشرط
ومن ذلك قوله تعالى فذروها تاكل في ارض الله ويجوز
ان تقول ائتني اكرمك برفع اكرم اذا لم تضمن الكلام
معنى الشرط ومن ذلك قوله ه

كروا الى حرتيلم تعرضنها كما يكر الى اوطانها البقر ه

واجاز الكوفيون ان يجزم الفعل على ان يكون جوابا ما لفعل
الموجب اذا كان ذلك الفعل الموجب سببا للمجزوم
فاجازوا ان تقول زيدا ائته يضربك لان اتيانه الامير سبب في نزل الكلام وقطع اللص ولا يجوز

جزم هذا عند البصريين الا في ضرورة شعر بل الفعل الثاني
عندهم معرب رفعه في الكلام منقولون رويات الامير
لا تطمع النفس وصلي هذا قوله ه
فلا لك ما حلا لك ما الا ترد
ويجوز عندهم
ان يكون ترد مجزوما على جواب حلا لك ما هما لان المعنى حلا
لك ما لا ترد وترد عند البصريين مرفوع وانما سكن للوقف
وجميع ما ذكرنا اذا ضمن معنى الشرط قد بيان وفعل
شرط غير النهي فانه اذا ضمن معنى الشرط لم يكن الا معنى
اذا الشرط وفعل شرط منفي فعلى هذا اذا قلت ائتني اكرمك
وهل تاتني اكرمك ولتيك فاتيني اكرمك والا تاتيني
اكرمك وهلا تاتني اكرمك ويكون المعنى في جميع
ذلك ان تاتني اكرمك وكذلك اذا قلت حسبك ينم
الناس وكفوك ينم الناس وشرعك ينم الناس وجميع ذلك
ان تكف ينم الناس وكذلك اتقى الله امرؤ يفعل خيرا
اثب عليه في معنى ان يتق الله امرؤ يفعل خيرا اثب عليه
واذا قلت لا تضرب زيدا اكرمك كان التقدير ان لا تضرب
زيدا يكرمك ولو قلت لا تدن من الاسد ياكلك تجزم
ياكلك لم تجزم لانه يلزم ان يكون في المعنى ان لا تدن من
الاسد ياكلك وذلك فاسد في المعنى لان ما عدته
الاسد ليست سببا في اكل الاسد له فلا يسوغ اذا ضمين
تضمين النهي معنى الشرط في هذه المسئلة وانما الجائز ان يقول

لا تدن من الاسد ياكلك برفع ياكلك فان قيل هلا
جزمتم ياكل وجعلتم لا تدن في معنى ان تدن فالجواب
ان ذلك لا يسوغ لان النهي يقتضي الامر اذا ضمن معنى الشرط
وانت تقدر الفعل اذا ضمنته معنى الشرط بان لا يفعل
والفاظه في ابابه بينة لا تحتاج الى تفسير ه

باب الجزاء

قد تقدم تبيين ادوات الجزاء وتبيين ما هو منها حرف واسم في
موضعه في هذا الكتاب وانما الطلق ابو القاسم على جميعها ه
فقال الحروف الجزاء ان وهي الاصوه لانه اخذ الحروف بالمعنى
اللغوي والحروف لغة تقع على الاسم والفعل والحرف
فكانه قال الكلمات الجزاء ه وادوات الجزاء لا تدخل
الا على جملتين فعليتين او احداهما فعليه والاخرى اسميه جعلت
الجملة الاسميه جوابا ولابد اذ ذاك من دخول الفاء عليها او اذا
ولا يجوز حذفها الا في ضرورة وجعلت الفعليه شرطا
وجزم الفعل ان كان مضارعا ويكون في موضع جزم
ان كان ماضيا نحو ان قام زيد فعمرو قائم او اذا عمرو
قائم وان يقم زيد فعمرو منطلق قال الله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ولا تقل ان يقم
زيد عمرو قائم الا في ضرورة شعر نحو قوله
من يفعل الحسنات الله شكرها والشر بالشر عند الله مثلان
وان دخلت على جملتين فعليتين فان كانت احداهما امرا او نهيا

او دعا او فعلا قد دخل عليه قد او السين او سوف او اداة
استفهام او اداة نفي جعلتها جوابا ولا بد من دخول الفا عليها
وجعلت الجملة الاخرا شرطا وجزمت الفعل ان كان مضارعا
فان كان ماضيا كان في موضع جزم فتقول ان قام زيد
قام عمرو وان قام عمرو فلا تضربه وان احسن اليكم فعفر الله له
وان جاءك زيد فصل تحسن اليه وان جاءك زيد فما قوم او
سوف اقوم وان قام زيد فما قام عمرو وان قام زيد فقد
قام عمرو وان لم يكن احد الجملتين شيئا مما ذكر فلا يخلوا
من ان يكون الفعلان ماضيين او مضارعين او احدهما
ماض والاخر مضارع فان كانا ماضيين كانا في موضع
جزم نحو قولك ان قام زيد قام عمرو فان كانا ماضيين
مضارعين جزمت الاول منهما واما الثاني فانك ان ادخلت
عليه الفا رفعته وان لم تدخلها عليه جزمته ولا يجوز
رفعه الا في ضرورة على نية الفا فتقول ان يقم زيد فيقوم
عمرو وان يقم زيد يقم عمرو ولا تقول ان يقم زيد يقوم
عمرو الا في ضرورة نحو قوله

يا قرع ابن حابس يا قرع انك ان يرضع لئيم ترضع

اي فترضع وان كان احدهما ماضيا والاخر مضارعا
فان قدمت الماضي كان في موضع جزم ويكون المضارع
ان دخلت عليه الفا مرفوعا نحو قولك ان قام زيد فيقوم
عمرو وان لم تدخل عليه الفا جاز جزمه ورفعه نحو قولك

ان قام زيد يقم عمرو وان قام زيد يقوم عمرو ولو ان قدمت
المضارع وآخرت الماضي جزمت المضارع وكان الماضي
في موضع جزم الا انه لا يجوز تقديم المضارع وتاخير
الماضي الا في ضرورة شعر نحو قوله

من يكد ني سيئ كيد منه كالشجا بين حلقه واليدد

والاحسن في هذا الباب ان يكون الفعلان مستقبلين ليكون
اللفظ موافقا للمعنى الا ترا ان فعل الشرط وجوابه
مستقبلان في المعنى فلذلك اختاروا ان يكونا كذلك
في اللفظ ودون ذلك ان يكونا ماضيين في اللفظ نحو
قولك ان قام زيد قام عمرو لانه وان لم يكن فيه اللفظ
موافقا للمعنى فقد جانس بنيه الجواب لفعل الشرط
في ان لم يظهر عمل الشرط في واحد منهما كما انك اذا اداة
قلت ان يقم زيد يقم عمرو وقد جانس جواب الشرط فعل
الشرط في ظهور عمل اداة الشرط في كل واحد منهما
ودون ذلك ان يكون فعل الشرط ماضيا وجوابه مستقبلا
نحو قولك ان قام زيد يقم عمرو وانما كان ذلك
دون ما تقدم لعدم مجانسة الجواب للشرط من حيث
كان احدهما حرفا ما في اللفظ والاخر ليس كذلك
ودون ذلك كله ان يكون الاول مستقبلا والثاني
ماضيا نحو قولك ان تقم زيد قام عمرو بل لا يجوز ذلك
الا في الشعر كما تقدم وانما فتح ذلك لانك تكون اذ اذاك

بمنزله من ترك عمل الجازم بعد اعماله من حيث ظهر عمله في
الاول ولم يظهر في الثاني واذا اوقع بعد جواب الشرط حرف
عطف وفعل مضارع فلا يخلو امن ان يكون حرف العطف
الواو او الفا او غيرهما من حروف العطف فان كان
حرف العطف الواو او الفا جاز في الفعل الذي بعده ثلاثة
اوجه الرفع والنصب والجزم فالجزم عطف على الجواب
نحو قولك ان يقم زيد يقم عمرو ويقعد خالدا او فيقعد
خالد والرفع عاطف على جملة الشرط والجواب باسره
وهو الذي تسميه النحويون الاستيناف وانما سمي بذلك
لان الفعل اذ ذاك ليس بجواب الشرط المتقدم بل عطفت
جملة غير شرطية على جملة شرطيه وذلك نحو قولك
ان يقم زيد يقم عمرو ويقعد بكر او فيقعد بكر والنصب
ماضمارا ان ولا تظهارها ويكون ان والفعل معطوف
على مصدر متوهم يدل عليه ما قبله نحو قولك ان يقم زيد
يقم عمرو ويقعد بكر كانك قلت ان يقم زيد يكن من
عمرو قيام ويقعد بكر وكذلك الفا نحو قولك
ان يقم زيد يقم عمرو فيقعد بكر فساغ نصب ما بعد الفاء
والواو بمضمارا ان لان جملة الشرط واخر اغير واجبه
فاشبهت بذلك اكمل عمل الواجبه التي هي للامر والنهي والخوانها
الا ترى انك اذا قلت ان يقم زيد يقم عمرو لم يوجب بغير
قيام وانما زعمت انه تبع منه القيام ان قام زيد كما

انك اذا قلت قم لم يقع من المامور قيام والنصب اضعف
هذه الوجوه لانه انما كان على جهة تشبه الشرط والجزا
بالامر واخواته فان كان حرف العطف اوجار في الفعل
ايضا ملائما اوجه الجزم عطفا على الجواب والرفع على
الاستيناف والنصب اذا قدر با ومعنى الا ان نحو قولك
ان يقم زيد يقم عمرو ويقعد عمرو ويرفع يقوم الواقع بعد
او او ينصبه او يجزمه وان كان حرف العطف غير الفا والواو
واو لم يجز في الفعل الواقع بعده الا الجزم عطفا على الجواب
او عطف على الاستيناف نحو قولك ان يقم زيد يقم عمرو
ثم يقعد بكر برفع يقعد وجزمه ولا يجوز نصبه فاذا
توسط بين الشرط وجوابه فعل فلا يخلو ذلك الفعل المتوسط
من ان يكون في معنى فعل الشرط او ثمن في معناه فان لم
يكن في معنى فعل الشرط رفعته وكان في موضع نصب
على الحال ولم يجز جزمه على ان يجعله بدلا من فعل الشرط لان
الفعل لا يبدل من الفعل حتى يكون في معناه ومن ذلك قول الحطيئة
متى تاته تعشوا الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير
موقد فرفع تعشوا وجعله في موضع الحال
ولا يجوز جزمه لانه ليس في معنى فعل الشرط وهو ياته الا
ترا ان معنى ياته مجيء اليه ومعنى تعشوا تنظر فان كان
ذلك الفعل المتوسط في معنى فعل الشرط جزمته وجعلته
بدلا من فعل الشرط نحو قوله ٥

متى ما تنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ٥
فجزم تلمم وابدله من ما تنا الان ما تأت وتلمم في معنى واحد ولو
رفع هذا الفعل المتوسط اذا كان في معنى فعل الشرط
على ان يكون في موضع نصب على الحال لجاز ويكون الحال اد
ذلك موكده الا ان الوجه الجزم فعلى هذا اطلاق ابي
القسم القول بانك ترفع الفعل المتوسط اذا كان في معنى
معنى فعل الشرطين الشرط وجوابه بلازم ٥ وكذلك
اذا اتيت بعد فعل الجواب بفعل لا تخلو ذلك الفعل
من ان يكون في معنى الجواب او لا يكون فان لم يكن في
معنى الجواب رفعته وجعلته في موضع الحال ولم تجزمه
بحو قولك من ما تني انه اشكره برفع اشكر لانه ليس
في معنى انه وان كان في معنى الجواب جزمته على البدل
منه بحو قولك ان تجيبوا او تعدوا لا تحفلوا
تعدوا عليكم رجلين كانهم لم يفعلوا ٥
فجزم يعدوا بحذف النون وجعله بدلا من لا تحفلوا لان
قوله يعدوا عليكم رجلين كانهم لم يفعلوا في معنى
لا تحفلوا او لو رفع هذا الفعل الذي هو معنى الجواب
على الحال لجاز وكانت الحال موكده الا ان جزمه
على البدل احسن ٥ ولا يجوز ان يقدم على اسم الشرط لفظ
عامل فيه الا ان يكون اسما ماضيا الى اسم الشرط وحرف
جر بشرط ان يكون ذلك المضاف الى اسم الشرط معمولا لفعل

الشرط بحو قولك غلام من تضرب أضرب ٥ فان كان الاسم
المضاف معمولا لعامل لفظي متقدم عليه او حرف الشرط
متعلقا بعامل لفظي متقدم عليهما لم يجز دخولهما على
اسم الشرط بحو قولك امرر بغلام من تضرب وامرر بمن تمر
ولا يجوز في مثل هذا ان يكون من اسم شرط فعلى هذا ان
قلت على اسم الشرط لم يكن بد من ان تحول بينهما وبين اسم
الشرط بضمير امر وشان بحو قولك انه من يقم اقم معه
ولا يجوز حذف هذا الضمير الا في ضرورة شعر وانشد
بدا الاثبات بحو قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا ٥
التقدير انه من يدخل الكنيسة يوما فان دخل على عامل لفظي
متقدم عليه من او ما والتي عن الشرط وصارتا موصولتين
بحو قولك امرر بمن تضربه ويعجبني ما يعجبك ٥ وان
كان اسم الشرط لم يستعمل موصولا في موضع من المواضع
لم يجز دخول عامل لفظي عليه اصلا بحو مهما لا يجوز ان تقول
يعجبني مهما يعجبك ٥ ومن الجزاء قوله تعالى وان عدتم
عدنا وقوله سبحانه وان تصبروا وتتقوا لا يضركم
كيدهم شيئا ومن الجزاء ما قوله تعالى فاما تثقفنهم في
الحرب فشرد بهم من خلفهم ومن الجزاء ايضا ما قول الشاعر
اذ ما اتيت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس
فدخول الفاء على قد ليل على ان اذ ما جزاء ومن الجزاء

بهما قول الزمخشري ٥

وبهما من عذاري من خليته ولوحا لها يخفى على الناس تعلم

ومن الجر احتمالا قوله وحث ما التم قولوا وجوهكم شطره

واما ايف فلا يجزم بها العرب بل تكون فيها معنى الجزاء دون

لفظه فتقول ايف تصنع اصنع برفع الفعلين ولا يجوز جزمهما

كما تقدم في موضعه وكذلك كيفما ومن الجر ايان قوله

ايان تضرب بها الاعداء تجدنا نضرب العيس نحوها

للتلاقي ٥ ومن ذلك قوله تعالى اينما تكونوا

يدركم الموت ومن الجر انا قوله

فاصبحنا انا تهما شجر بها كلامر بيها تحت رجليك شاجر

ومن الجر اياي قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى

ومن الجر ابن قوله تعالى انه من يات ربه مجرما فان له جهنم

الايه ومن الجر ايما قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة

فلا ممسك لها وانما الجر ايا بان لم يحفظه سيبويه لكن

حفظه اصحابه ومنه قول ابيه ابي ابي عايد

اذا النجعة الادما كانت بقفرة فايان ما يعدل بها الترتم تنزل

ومن الجر اذا في الشعر قول قيس بن الخطيم

اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الاعدانا فنضارب

الا ترا ان كان في موضع جزم باذا دليل عطف نضارب

عليه وهو مجزوم والفاظه في ايا بينه لاحتاج الى

تفسير الا قوله واذا جيت بعد الجر ابفعل معطوف الى

اخر فانه اطلق القول في ذلك وان سغى له ان يفصل

لان حروف العطف تختلف في ذلك كما تقدم وكذلك

ايضا ايراد قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا

فيضاعفه له اضعافا كثيره في هذا الفصل لا وجه له لان

قوله تعالى فيضاعفه له ليس معطوفا على حرف الجزاء ٥

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

قوله الاسم الذي ينصرف هو الذي يخفض وينون هو كما ذكر

لا خلاف بين النحويين ان ما يدخله الخفض والتنوين يسمى

منصرفا وقوله وغير المنصرف لا ينون ولا يخفض ويكون

في موضع الخفض مفتوحا وهذا ايضا كما ذكر لا خلاف

من احد من النحويين في ان ما لا ينون ولا يخفض ويكون في

موضع الخفض مفتوحا انه لا ينصرف نحو احمد وابرهيم وانما

الخلاف بين النحويين فيما لا ينصرف اذا دخلت عليه الالف

واللام او اضيف نحو مررت بالاحمر ومسا حلدم هل سمي سيبرا

او منصرفا فتغير الى القسم يسميه منخرا او ابو القسم يسميه منصرفا

بدليل قوله بعد فان ادخلت الالف واللام على ما لا ينصرف

او اضفته انصرف وكان حقه على هذا ان يقول الاسم الذي

ينصرف هو الذي يخفض وينون او يكون فيه ما يعاقب

النونين وهو الالف والاضافة وقد تقدم في اول هذا

الكتاب ان الاسم الذي يمتنع الصرف هو كل اسم وجدت

فيه علتان فرعيتان من علل تسع او ما اشبههما فاذا اجتمعا

فيه على نحو معلولا وعلة تقوم مقام علتين منها وتبين ايضا
ان العلل التسع هي العدل والتعريف والصفة والتانيث
والعجمة والتركيب ووزن الفعل والجمع الذي لا نظير له
في الاحاد وهو ما كان من المجموع على مثال مفاعل او
مفاعيل والتانيث اللازم وهو التانيث بالالف
الممدودة نحو حمراء والالف المقصورة نحو حبلى وزيادة الالف
والنون وسمي الان ان تبين كل علة من العلل على انفرادها
وان بين الذي بها هو شبهها وان بين الاجتماع الذي
يمنع الصرف من غيره ف فالعدل يقسم فمين عدل
عن الالف واللام والاضافة والاخر عدل صيغة الى صيغة
فالعدل عن الالف واللام كعدل سحر اذا اردته من يوم بعينه
نحو قولك خرجت يوم الجمعة سحر وذلك ان سحر يكون
نكرة نحو قوله تعالى الا ال لوط نجيناهم بسحر والنكرة
اذا اريد تعريفها عرفت بالالف واللام او بالاضافة
فكان يجب على هذا ان تقول خرجت يوم الجمعة السحر منه
او سحرة فعدل عن ذلك وقيل سحر بمعناه وسمي الصرف
مع التعريف ف ومن العدل عن الالف واللام والاضافة
عدل آخر واخر وذلك ان الصفة التي تجيء على وزن افعل
ومونثها فعلى نحو الافضل والفضلى وجمعها نحو الافاضل
والفضل لا يستعمل شيء منها الا بالالف واللام او بالاضافة
فيقال زيد الافضل او افضل القوم والزيدون الافاضل

او افاضل القوم وهند الفضلى او فضلى النساء والهندات
الفضل فضل النساء ولا يجوز ان تقول زيد افضل ولا هند
فضلى بغير الف ولام وفي اضافته فكان سبيل على هذا
لا يستعمل اخر ولا اخرى الا بالالف واللام او
بالاضافة لكنهم عدلوا بها عن طريق اخواتها فاستعملوها
نكرات غير معرفات بالالف واللام او بالاضافة ف
ويمنع هذا العدل الصرف مع الصفة نحو اخر ف والمعدول
عن صيغة الى صيغة اخرا ان يكون على وزن مفعلان او
مفعل او فعال او فعل او فعال فما كان منها على وزن
مفعلان مختص في فصيح كلامهم بالنداء فلا يكون الا
مبنيا لذلك وما كان منه على وزن مفعل او فعال
فلا يكون الا في العدد وهو موقوف على السماع نحو مثنى
وموحد واحاد وثلاث وثناء ورباع وقد جاء في الشعر
خماس وسداس وعشار ولامنع العدل في مفعل او
فعال الا الصرف الا مع الصفة قال الله تعالى اولي اجنحة
مثنى وثلاث ورباع ف وما كان منه على وزن فعال
فانه ينقسم على اربعة اقسام احدها ان يكون اسم فعل نحو
مواد ودراك والاخر ان يكون معدولا عن صفة وذلك
في النداء نحو قولك يا فساق ويا خباث والاخر
ان يكون معدولا عن اسم مصدر علم نحو قوله
فحملت برة واحتملت فجار اي واحتملت فجرة او الفجور ف

وهذه الاصناف الثلاثة لا تكون الا مبنية على الكسر والصنف
الرابع ان يكون بعده ولا عن علم غير مصدر نحو حذام او عن صفة
غالبة تجري مجرى العلم نحو قوام حلاق للذي سميت بذلك لانها تلحق
البشر فهذا الصنف مبني على الكسر في لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فيعربونه اعراب ما لا ينصرف ان لم يكن في آخره را نحو
قولك قامت حذام ورايت حذام ومررت بحذام وان كانت
في آخره را اجازوا فيه البناء على الكسر وان يعربوا اعراب ما لا ينصرف
نحو قولك هذه وبار ورهط وبار ان اعربت اعراب ما لا ينصرف
وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال

ومرة هر على وبار فاهلكت جهرة وبار د

وما كان منه على وزن فعل فانه يمنع الصرف للفعل والتعريف
نحو عمر وقثم ولا يمنع العدل الصرف في هذين البابين اعني
فعال وفعال وفعل لامع التعريف خاصة واما التعريف
فالذي يمنع الصرف منه الصرف هو تعريف العلمية نحو احمد وابراهيم
وما اشبهه واعني بالتعريف الذي يشبهه تعريف سحر اذا اردته
من يوم بعينه نحو قولك خرجت يوم الجمعة سحر وذلك
ان سحر وان كان معناه كمعنى المعرف بالالف واللام او
بالاضافة فانه سمي العلم من حيث كان معرفة بغير اداة في
اللفظ لتعريف العلمية ويمنع تعريف العلمية الصرف مع
العلل كلها الا الوصف والجمع الذي لا نظير له في الاحاد
بانهما لا يجتمعان مع العلمية اصلا ويمنع التعريف الذي

يشبه تعريف العلمية الصرف مع العدل خاصة واما الوصف
فانه يمنع الصرف الا ان يكون الوصف اسما في الاصل فانه لا يؤثر
في منع الصرف نحو قولك مررت بنسوة اربع يصرف اربع لانه اسم
عدد في الاصل وليس بصفة ويمنع الوصف الصرف مع العلل
في مثنى وثلاث واخواتها وفي اخر ومع زيادة الالف والنون
نحو سكران ومع وزن الفعل نحو احمر ولا يمنع من غير ذلك
من سائر العلل ويشبه الوصف يجري مجرى الوصف في منع
الصرف وذلك نحو احمر اذا سميت به ثم نكرته بعد التسمية
فانه يمنع الصرف لشبهه باصله وذلك انه الان نكرة على
وزن فعل كما كان كذلك في حين استعماله وصفا
واما التانيث فلا يخلو من ان يكون بعلامة او بغير علامة
فان كان بعلامة فلا يخلو العلامة من ان تكون الالف
الممدودة او المقصورة او التاء فان كانت الالف المقصورة
الممدودة منعت الصرف وحدها نحو صحراء وذكرى وما يشبهه
من الالفات التي ليست للتانيث اجريت مجراها وذلك
نحو العلقى والارطى فانها تمنع الصرف في حال التعريف نحو اركى
في لغة من قال ادم ماووط اذا سميت به رجلا فانه يمنع الصرف
لشبه الالف والاسم التانيث من جهة انها الف زائدة في الاخر
لا تدخل عليها ما في التانيث كما ان تا التانيث كذلك الا ترى
انه لا يجوز في ارطا اذا كان اسم رجل ان يقال فيه ارطاه
لا يجوز لا يجوز ان يقال في جلا جلاه واما في حال التكبير

فانه لا يشبه الف التانيث بجواز دخول تا التانيث عليها الا ترا
ان الارطى اذا اردت الواحدة منه قلت ارطاة فادخلت التاء
وان كانت العلمية التامة تمنع الصرف الا مع تعريف العلمية
وسواء كان الاسم واقعا على مونث او على مذكر نحو فاطمة
وطلحة وحمزة وان كان التانيث بغير علامة فلا يخلو اما
ان يكون الاسم واقعا على مونث او منقولا عن مونث الى المذكر
فان كان واقعا على مونث فلا يخلو اما ان يكون على ثلاثة احرف
او على از يد فان كان على از يد امتنع الصرف اذا انضاف الى
التانيث التعريف خاصة نحو زيد وسعاد وكذلك ان كان
على ثلاثة احرف وكان متحرك الوسط نحو سقر وقدم وكذلك
ان كان على ثلاثة احرف ساكن الوسط اذا كان منقولا من
المذكر نحو زيدا اسم امراة تقول قامت زيد فمنع الصرف
ان كان على ثلاثة احرف ساكن الوسط بشرط ان يكون اعجميا
فانه يمنع الصرف في حال التعريف خاصة نحو حص وحور وماه
اسم بلد فان كان على ثلاثة احرف ساكن الوسط ولم يكن منقولا
من مذكر ولا انضاف الى التانيث عجمة فانه في حال التعريف
يجوز فيها وجهان الصرف وتركه الصرف نحو هند ودعد وقد
جمع الشاعر بين اللغتين فقال

لم تتلع بفضل ميزر دعد ولم تسق دعدا وشاتك العلب

وان كان الاسم المونث منقولا من المونث الى المذكر فلا
يخلو من ان يكون على ثلاثة احرف او على از يد فان كان على

لا مع غيره وهذا الذي ذهب اليه ضعيف لان وحده ليس باسم
زمان ولا مكان وما ليس باسم لا زمان ولا مكان فلا يجوز
استعماله ظرفا قياسا بل ان جاء شيء من ذلك يحفظ ولا
يقاس عليه فينبغي على هذا ان لا يحمل وحده على انه ظرف
اذا وجد سبيل الى غير ذلك وذهب غيره الى انه مصدر لا وحده
على حذف الزيادة وضع موضع الحال او اسم موضع موضع المصدر
الذي هو ايجاد الموضع موضع الحال فان قال قايل لم حملتموه
على ذلك ولم تجعلوه حالا بنفسه فالجواب ان الذي منع من جعله
حالا شيآن احدهما استعماله مفردا معرفا على كل
حال ولو كان حالا لكان على حسب صاحب الحال في افراده
وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وايضا فانه معرفة ما اضافته
الى الضمير والحال لا يكون معرفة واما الاسما الموضوعة
موضع الحال فقد تكون معارف لانها ليست باحوال
بل قايمة مقام الاحوال نحو قولك طلبته جهدك اي مجتهدا
جهدك واذا قلت رايت زيدا وحده او مررت بزيد وحده
احتمل الكلام وجهين احدهما ان يكون وحده حالا
من الفاعل والاخر ان يكون حالا من المفعول او المجرور وكانك
قلت في الوجه الاول رايت زيدا موحدا له برويتي ومررت
بزيد موحدا له برويتي ويكون اذ ذاك لم تر غير زيد ولا
مررت بغير زيد وكانك قلت في الوجه الثاني رايت
زيدا موحدا اي مفردا ومررت بزيد موحدا اي مفردا ويجوز

اذا كان يكون رايت غير زيد ومررت بغيره كما رايت
زيدا ومررت به الا انك لم تر زيدا ولا مررت به الا وهو منفرد
ليس معه احد ٥ واسما العدد من ثلاثة عشر اذا الى ضمير اسم
متقدم كما فيهما العثمان فبنو تميم لحعلونها تاكيد فحروها
في الاعراب على حسب الاسم الذي اضيف الى ضميره فان كان مرفوعا
رفعوهما وان كان منصوبا نصبوها وان كان مخفوضا خفضوها
وذلك نحو قولهم جاءني القوم ثلاثتهم ورايت القوم ثلاثتهم ومررت
بالقوم ثلاثتهم فثلاثتهم في جميع ذلك بمنزلة كلهم وكذلك
سائر اخواتها الى العشرة وبنو اهل الحجاز ينصبونها على كل حال
فيقولون جاءني القوم ثلاثتهم ورايت القوم ثلاثتهم ومررت
بالقوم ثلاثتهم وكذلك سائر اخواتها الى العشرة وانتصابها على
انها اسما موضوعة موضع المصدر الموضوع موضع الحال
فيكون ثلاثة على هذا ورفعت موضع ثلاث الذي هو مصدر
ثلاث وخمستهم واقع موقع خمس الذي هو مصدر خمس وكذلك
سائر اخواتها وانما جعلت اسما واقعة موقع المصادر الموضوعة
موضع الحال ولم تجعل احوالا بانفسها لانها معارف بالاضافة
الى الضمير والحال لا يكون معرفة واما المصدر الموضوع
موضع الحال فقد يجيء معرفة كما تقدم نحو قولك طلبته
جهدي والفرق بين معنى النصب والاتباع ان الذي ينصب
فيقول مررت بالقوم خمستهم فانه لم يمر بغيرهم لان تقدير
كلامه مررت بالقوم مجموعين خمسة اي في حال انهم خمسة

ولو مر بغيرهم معهم لكانوا اكثر من خمسة والذي يتبع
فيقول بالقوم خمستهم جايز ان يكون مر معهم بغيرهم وجايز
ان يكون مر بهم خاصة لان معنى كلامه مررت بالقوم كلهم
واذا مر بالقوم كلهم لم يلزم من ذلك ان يمر بغيرهم ٥
والفاظه في الباب بينة لا تحتاج الى تفسير ٥ الا قوله اعلم ان
وحده في جميع الكلام منصوب ابدا على المصدر فان انتصاب
وحده انتصاب الحال لقيامه مقامها وان كان في الاصل
منتصبا على المصدر كما ذكر ٥

باب من مسايل حتى في الافعال

حتى اذا كان بعدها فعل مضارع فلا تخلو امن ان يكون
ما قبلها موجبا او غير موجب فان كان غير موجب
لم يجز في الفعل الذي بعدها الا النصب وتكون حتى
بمعنى الى ان وذلك نحو قولك ما سرت حتى ادخل المدينة
اي الى ان ادخل المدينة ٥ وان كان ما قبلها موجبا فاما
ان يكون سببا لما بعدها او غير سبب فان كان غير
سبب لم يجز في الفعل الذي بعدها الا النصب ويكون
معناها ايضا معنى الى ان وذلك نحو قولك سرت
حتى تطلع الشمس اي الى ان تطلع الشمس ٥ وان كان ما قبلها
سببا لما بعدها فان كانت حتى مع ما بعدها في موضع
خبر لم يجز في الفعل الواقع بعدها الا النصب ويكون
معناها معنى الى ان وذلك نحو قولك سرت حتى ادخل

المدينة اى الا ان ادخل المدينة وفان لم يكن حتى والفعل الواقع
بعدها فى موضع خبر جاز فى بعدها الرفع والنصب فان
رفعته كان معنى حتى معنى الفا فى التعقيب والتسبب
ويكون الفعل الواقع بعدها معنى الحال او معنى المآل
وذلك نحو قولهم سرت حتى ادخل المدينة اى فدخلت المدينة
او فانا الآن ادخل المدينة وان نصبته كان الفعل الذى بعدها
مستقبلا ويكون هى معنى الى او معنى كى وذلك
نحو قولك سرت حتى ادخل المدينة اى كى ادخل المدينة او الى
ان ادخل المدينة والنصب والرفع متساويان فى الحسن الا
ان كثر السبب او تقلله فان قلت السبب كان النصب
احسن وذلك نحو قولك قلما سرت حتى ادخل المدينة بنصب
ادخل ورفعه والنصب احسن وان اكثرت السبب كان
الرفع احسن وذلك قولك كثر ما سرت حتى ادخل المدينة
برفع ادخل ونصبه والرفع احسن ٥

باب من مسايل الفاء

قد تقدم من حكم ما بعد الفا فى الاجوبة الثمانية مفصلا
فى باب الجواب بالفا وجميع الفاظه فى الباب بينه لا تحتاج
الى تفسير الا قوله وقرأ لا تتنا نرد ولا نكذب بايات
ربنا ونكون من المومنين بالرفع على العطف والنصب
على الجواب بالواو وليس ما انتصب بعد الواو جوابا وانما سماه
جوابا تشبيها له بما ينتصب بعد الفا اذ لا ينتصب ما

بعد الواو ولمخالفته ما قبله الا لما تقدمه الامر والنهى والنفى
والاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض والدعا كما ان
الفعل الواقع بعد الفا لا ينتصب اذا خالف ما قبله الا
بعد هذه الاشيا الثمانية وكيف يكون الواو جوابا والواو
لا وجه لدخولها على الجواب لانها ليست للتسبب والتعقيب
كما ان الفا كذلك وسبغى ان تجعل قوله تعالى ولا
نكذب بايات ربنا معطوفا فيما قبله ويكون بالرفع معطوفا
معطوفا عليه بالنصب معطوفا على المصدر المتوهم الذى
يدل عليه النفى ولا يجوز ان يكون ولا نكذب معطوفا على
نرد ويكون معطوفا عليه لانه لو كان كذلك لكان
الرد وعدم التكذيب والكون من المومنين متمنى واذا كان
جميع ذلك متمنى لم يكن لقوله تعالى وانهم لكاذبون
ما يشرف اليه لان التمنى لا يسوغ ان يجاب بصدق ولا كذب
وكذلك لا يسوغ ان يكون ولا نكذب معطوفا على نرد
ويكون معطوفا على المصدر المتوهم الذى يدل عليه ولا
نكذب لما ذكرنا من ان التمنى لا يقال فى جوابه صدق ولا كذب

باب من مسايل اذن ٥

اذن حرف معناه الجواب وقد يكون جوابا وجزا فتال ما يكون
فيه جوابا قولك لمن قال ازورك اذن اكرمك فقولك
اذا اكرمك جواب له وجزا على زيادته بالاكرام ومثال
ما يكون فيه جوابا قولك لمن قال ازورك اذا اظنك صادقا

فقوله اذن اظنك صادقا جواب له ولا معنى للجزاء هاهنا لان ظنك
اياه صادقا ليس بجزاء له على زيارته ٥ ولا خلوا الفعل الذي
بعد اذن من ان يكون مستقبلا او غير مستقبل فان كان غير
مستقبل لم تعمل فيه اذن وكانت ملغاة وكذلك نحو قولك
لمن قال لك انا نزورك اذا احسن اليك الان او اذن قد احسنت اليك
قبل ذلك ٥ وان كان الفعل الذي بعدها مستقبلا فلا تخلوا
من ان يتوسط بعد شيئين متلازمين او لا يتوسط بينهما بل يقع
صدر كلام فان وقعت صدر كلام اجزت في الفعل الذي
بعدها الا النصب وذلك نحو قولك لمن قال انا نزورك اذا
اكرمك غدا وان وقعت بين شيئين متلازمين فلا يخلوا من
ان تقدمها حرف عطف او غير ذلك فان تقدمها غير حرف
عطف كانت ملغاة وكان الفعل الذي بعدها على حسب
الطالب له قبل اذن تقول في جواب من قال انا نزورك انا اذن
اكرمك غدا فترفع الفعل لانه في موضع خبر انا وان قلت
في الجواب ان رددتني اذن اكرمك جزمت اكرمك لانه
جواب الشرط المقدم قبل اذن وان قلته في الجواب
والله اذن اكرمك رفعت اكرمك لانه جواب القسم المقدم
وقد دخل عليه حرف النفي وان قلت في الجواب والله اذن
اكرمك جزمت اكرمك وسببه على الشرط لان الشرط اذا اجتمع
مع القسم بدئ بالجواب على المقدم منهما والمقدم في هذه
المسئلة هو الشرط وان قلت في الجواب والله ان رددتني اذن

ان رددتني

اكرمك ادخلت على اكرم اللام والنون وجعلته جوابا للقسم
لتقدمه على الشرط ومن ذلك قوله
لئن عادي عبد العزى بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ٥
فرفع اقيلها وجعله جوابا للقسم المحذوف قبل الشرط الذي
يدل عليه اللام من لئن ٥ واذن تقدم اذن حرف عطف فلا يخلوا ان
يكون اذن وما بعدها معطوفة على جملة لها موضع من
الاعراب او على جملة لا موضع لها من الاعراب فاذا كان
العطف على جملة لها موضع من الاعراب كانت اذن ملغاة ولم تحز
اعمالها نحو قولك في جواب من قال انا نزورك اذن احسن اليك
واذن اكرمك غدا ترفع اكرمك لانك عطفت على
احسن اليك وهي في موضع خبر انا ٥ وان عطفت على جملة
لا موضع لها من الاعراب فان شئت اعملت اذا ونصبت بها
الفعل الذي بعدها وان شئت الغيتها وكذلك نحو قولك
في جواب من قال انا نزورك واذا اكرمك غدا برفع اكرمك
ونصبه لان العطف على انا نزورك ولا موضع لها من الاعراب ٥
ولما اشبهت اذا من عوامل الافعال الظن من عوامل الاسماء
في انها تعمل مقدمة وملغاة موسطة كما ان الظن لذلك
كان لها هذا الشبه قوة على غيرها من النواصب فجاز
الفصل بينها وبين الفعل الذي تنصبه بالقسم وبالظرف
في فصيح الكلام كما جاز الفصل بين الظن ومحموله بالقسم
والظرف في فصيح الكلام فتقول اذن والله اكرمك

وَاذَا يوم الجمعة اكرمك كما تقول ظننت والله زيدًا منطلقًا وظننت
يوم الجمعة زيدًا منطلقًا ولا يجوز الفصل بين الفعل المنصوب
والناصب له بظرف او مجرور فيما عدا اذن من نواصب الافعال
الا في ضرورة شعر نحو قوله

لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا ٥

ففصل بين لن والفعل المنصوب بها وهو ادع بما الظرفية ٥
المصدرية وكانه قال لن مدة رويتي ايا يزيد مقاتلا ادع
القتال واشهد الهيجا والفاظه في الباب سنة لا تحتاج الى تفسير

باب من مسائل ان

الخفيفة الناصبة للفعل ٥ ان التي هي مما بعدها بتاويل
المصدر تنقسم قسمين احدهما ان يكون مخففة من الثقيلة والاخر
ان تكون حنيفة في اصل وضعها غير مخففة منها فالتي هي
حنيفة في اصل وضعها لا تدخل الا على الفعل فان كان الفعل
الذي بعدها ماضيا فاصبته وخلصته للاستقبال
وان كان ماضيا لم تؤثر فيه لانه مبني وبقي على معناه في
الماضي والتي هي مخففة من ان يكون اسمها ضمير امر وشان
محذوفا وتقع بعدها الجملة والفعلية والاسمية ويكون
الجملة اسمية كانت وفعلية في موضع خبرها ولا يلزم
الفصل بينهما وبين الجملية الاسمية بشيء نحو قولك
علمت ان زيدا قائم واما الجملة الفعلية فلا تفصل بينها وبين
ان بشيء ان كان الفعل دعاء نحو قولهم اما الله ان جزاك الله خيرًا

اوما مضيا غير متصرف نحو قوله تعالى وان ليس للانسان الا
ما سعى وان كان الفعل متصرفا لم يكن بد من الفصل بينهما وبينه
بقد نحو قولك علمت ان قد قام زيد وتحقق ان قد يقوم
زيد او بالسين او سوف نحو قولك علمت ان سيقوم زيد
وتحقق ان سوف يقوم زيد او حرف نفي نحو قولك علمت
ان لا يقوم زيد ولا يجوز ترك الفصل بينهما الا في شاذ من
الكلام نحو قراءة من قرا لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم
او في ضرورة شعر نحو قوله ٥

ان تهبطين بلاد قوم ترعين من الطلاح ٥

والفعل الذي لا تقدم ان كان فعل شك كانت ان
الواقعة بعده الناصبة للفعل ولم يجز ان تكون مخففة من
الثقيلة نحو قولك توهمت ان يقوم زيد ولا يجوز ان تقول
توهمت انك سوف يقوم زيد لان التوهم من افعال الشك وان
كان الفعل الذي قبل ان من افعال اليقين كانت
ان مخففة من الثقيلة ولم يجز ان يكون ناصبة للفعل نحو
قولك تحققت ان سيقوم زيد ولا يجوز ان تقول تحققت
ان يقوم زيد بنصب يقوم لان التحقق من افعال اليقين وان
كان الفعل مستعملا بمعنى الشك تاره وبمعنى اليقين
اخرى فانك اذا اردت به الشك اوقعت بعده ان الناصبة
للفعل نحو قولك ظننت ان يقوم زيد وان اردت به
اليقين اوقعت بعده ان المخففة من الثقيلة نحو قولك ظننت

ان سيقوم زيدا اذا اردت بظننت معنى علمت ٥ وان كان الفعل
الذى يتقدم ان عريا من معنى الشك واليقين جاز ان يقع بعده
ان المخففه من المثقله وان الناصبه للفعل نحو قولك احب
ان يقوم زيد بنصب يقوم وان سيت قلت احب ان سيقوم
زيد والقاطعه فى الباب بينه لاحتياج الى تفسير الا قوله علمت
ان يقوم زيد برفع يقوم فى تمثيل ان المخففه من المثقله فانه
كان سبغى ان يأتى بفصل بين ان والفعل فتقول علمت ان
سيقوم زيدا وان قد يقوم زيد او ان لا يقوم زيد لان الفعل
الواقع فى موضع خبر ان المخففه من المثقله اذا كان
منفرا لم يكن من الاصل بين ان وبينه كما تقدم الا
فى ضرورة شعر او فى شذوذ من الكلام ٥

باب افعال المقاربة

افعال هذا الباب هى عسى وقد يقال عسى اذا اسندت
الى ضمير متكلم او مخاطب او نون اشك وكاد وكرب وطفق
وقد يقال طفق واخذ وجعل وانشا وجميعها داخل على
المبتدا والخبر كان واخواتها واسمها مرفوع وخبرها
منصوب كما ان كان واخواتها كذلك الا انها تفارق
كان واخواتها فى ان خبر كل واحد منها لا يكون الا
فعلا مضارعا ولا يكون اسما الا فى ضرورة الشعر
او شاذ من الكلام تحفظ ولا يقاس عليه بخلاف كان
واخواتها والسبب فى ذلك ان افعال هذا الباب تنقسم

ثلاثة اقسام فقسم ينقضى من جهة معناه ان يكون خبره حالا وهو
كل ما كان من هذه الافعال الاخذ والشروع فى الفعل نحو قولك
اخذ يفعل وانشا يفعل وجعل يفعل وقسم منها ينقضى معناه
ان يكون خبره مستقبلا منزاحيا عن الحال وهو عسى الا ترى
انك تقول عسى زيد ان يحج العام الا ى وقسم منها ينقضى معناه
ان يكون خبره مستقبلا قريبا من زمن الحال وهو ما كان
منها للمقاربة ذات الفعل نحو قولك كاد زيد يفعل
وكرب يفعل فما كان منها خبره حال فى المعنى جعلوا
فى موضع خبره الفعل المضارع غير مقرون بان وما كان
منها خبره مستقبل فى المعنى غير قريب من زمن الحال
جعلوا فى موضع خبر الفعل المضارع مقرونا بان ليحصله
للاستقبال وما كان منها خبره مستقبل قريب من زمن
الحال اجروه مجراما خبره حال فى المعنى فاوقعوا فى
خبر الفعل المضارع غير مقرون بان نحو كاد زيد
يقوم وقد دخل ان على الفعل فى موضع خبر فى ضرورة
الشعر راعيا المعنى الاستقبال وانما فعلوا ذلك
لتشاكلوا بين الاخبار ومعانى الافعال ولو دار الخبر
اسما لم يحصل هذه المشاكلة فلذلك عدلوا عن الاسم الى
الفعل فلم يوقع الاسم فى موضع خبرها الا شاذا من الكلام
ومنه قوله عسى الغوير ابوسا
او فى ضرورة شعر نحو قوله

اكثرت في العدل ملحاد ايما لاتفعلن ان عسيت صايما ه
وزعم المبرد ان الفعل الواقع في موضع المنصوب بهذه
الافعال وان كان بغير ان كان في موضع الخبر نحو قولك
كاد زيد وجعل زيد يقوم وما اشبه ذلك ه وان
كان مفردا بان كان في موضع المفعول نحو قولك
عسى زيد ان يقوم وهذا المذهب هو مذهب ابي القسم في
الاظهر من كلامه لانه جعل قولك عسى زيد ان يقوم
بمنزلة قولك قارب زيد القيام وانما حمل صاحب هذا
المذهب على ان يجعل ان والفعل في موضع المفعول كونها
بتاويل المصدر فلم يسغ لاجل ذلك عنده ان يخبر بان يقوم
عن زيد لان زيدا ليس بالقيام والصحيح أن ان والفعل
في موضع الخبر لان المصدر قد يخبر به عن الاسم الذي ليس
لمصدر نحو قولك انما انت رجاي اي مرجوي وان والفعل
بتاويل المصدر فيعامل في ذلك معاملة المصدر ه
ومما يدل على صحة ما ذكرناه قول العرب لعل زيدا ان
يقوم فيجعلون ان والفعل في موضع الخبر لعل ومن ذلك قوله
لعلك يوما ان تلم ملمة عليك من اللاتي يدعنك احرعا ه
فلما رفعت ان والفعل في موضع خبر لعل فكذلك
تقع في موضع خبر عسى والدليل على ان ان والفعل في
موضع خبر عسى لا في موضع المفعول انهم اذا مروا بالاسم
في الضرورة جعلوه خبرا نحو قوله

لاكثرن ان عسيت صايما
ولا يخلوا ان تلي عسى ان والفعل ان تليها الاسم فان وليتها
الاسم كان مرفوعا بها وان وصلتها في موضع الحال ما
تقدم فان وليتها ان والفعل نحو قولك عسى ان يقوم اخوك
احتمل الكلام وجهين احدهما ان يكون ان والفعل
في موضع خبر عسى واخوك اسمها وقدم الخبر على الاسم ه
والاخر ان يكون اخوك فاعلا بيقوم وان وصلتها في موضع
رفع بعسى وسدت ان مع صلتها مسد الاسم والخبر لعسى
كما سدت مع صلتها مسد مفعولي ظننت في قولك
ظننت ان يقوم زيد ه وتقول في التثنية على الوجه الاول
عسى ان يقوما اخواك وفي الجمع عسى ان يقوموا اخوتك ه
وتقول في التثنية على الوجه الثاني عسى ان يقوم اخواك
وفي الجمع عسى ان يقوم اخوتك وقوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا ممتنع ان تسد فيه ان وصلتها مسد
خبر عسى واسمها ولا يجوز ان يكون ممتنعا قدم فيه الاسم على
الاسم لانك لو وصلتها على ذلك لجعلت ربك اسم عسى وان
يبعثك في موضع خبرها فيلزمك الفصل بين ان وصلتها
من جهة ان قوله تبارك وتعالى مقاما محمودا حال
من الكاف في يبعثك اي عسى ان يبعثك ربك ذا مقام
محمود واذا كان في موضع الحال من الكاف دل من
صلة ان لانه معمول يبعث الذي هو معمول ان واذا تبين ان

من صلته ان لم يخرجعل ربك اسم عسى لما في ذلك من الفصل
بين ان وصلتها باجنبي منها وهو اسم عسى واذا امتنع ذلك
لم يبق الا ان يكون فاعلا متبعث حتى لا يلزمك الفصل
بين ان وصلتها باجنبي ويكون ان وصلتها مرفوعه بعسى
وسادة مسد اسمها وخبرها هذا واذا ادخلت حرف
النفي على كاد فقلت ما كاد زيد يقوم كان في ذلك
خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب على ان معنى الكلام
على نفي الفعل ومقاربته وكانك قلت ما فعل زيد القيام
وما قاربه والى ذلك ذهب ابو القسم الا ترا انه قال
في قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها قالوا في
قاويله لم يرها ولم يقارب رويتها ولمثل ذلك بالبيت
ولم يرده ومن النحويين من ذهب الى ان معنى قولك ما كاد
زيد يفعل فعل بعد بطوء وهو مذهب ابن جني واستدل
على ذلك بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون
الا ترا ان معنى قوله وما كادوا يفعلون فعلوا بعد
بطوء والدليل على انهم فعلوا الذبح قوله تعالى فذبحوها
والصحيح هو الاول لان فيه حمل كاد على سائر الافعال
في ان نفيها نفي كما ان سائر الافعال كذلك الا ترا
انه لا يوجد فعل يدخل عليه حرف نفي الا نافيا لمعناه
الذي كان له قبل دخول حرف النفي عليه واما قوله
تعالى وما كادوا يفعلون فلا حجه فيه على ان نفيها

ايجاب بل المراد فذبحوها بعد تقرير الامر عليهم بذبحها وما
كادوا يذبحونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح بل انكروا
ذلك اشد الانكار بدليل قولهم اتتخذنا هزوا والغاظه
في الباب بنيه لاحتياج الى تفسيرا اجله قارب من جمله الباب
فانها ليس منها الا في معنى المقاربه خاصه والا فهي فعل
صحيح متعد الى مفعول الا ترا انك تقول قارب زيد القيام
فتجعل منصوبها اسما صريحا في فصيح الكلام ولا تجوز
شيء من ذلك في شيء من افعال هذا الباب

باب من المفعول

المحمول على المعنى واذا كان معنى الكلام لا يفهم الا من
الاعراب لم يجز قلب الاعراب بالفاق نحو قولك ضرب
زيد عمرا اذا كان زيد فاعلا وعمرو مفعولا لا يجوز في
هذا وما اشبهه ان يقلب الاعراب فيرفع المفعول
وينصب الفاعل لان ذلك يودي الى اللبس فان كان معنى
الكلام مفهوما من غير اعراب فان من الناس من ذهب
الى ان قلب الاعراب اذ ذاك جائز في الكلام والشعر
وان كان الاحسن لا يقلب واحتج على جواز القلب
بقول العرب ادخلت القلنسوه في راسي وانما اصله
ادخلت راسي في القلنسوه وبقولهم عرضت الحوض على
الناقه وانما اصله عرضت الناقه على الحوض وبقولهم
ان فلانه لتبوء بها بحيرها وانما اصله لتبوء بحيرتها

ومن ذلك عندهم قوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبه
اولى القوة اى لتثقل العصبة بها وامثال ذلك ما حكاه النحويون
فى الكلام ده واجمعوا على جواز القلب ايضا فى الشعر بما جاء
من ذلك ايضا فى اشعارهم نحو قوله
ويركب خيلا لا هوادة بينها وتشقى الرماح بالضياطره الحمر
اى وتشقى الضياطره الحمر بالرماح وقول الاخر
كانت فريضه ما تقول كما كان الزنا فريضه الرجم ده
اى كما كان الرجم فريضه الزنا ده ومنهم من ذهب الى ان
قلب الاعراب لا يجوز فى الكلام ولا فى الشعر الا فى حال
الاضطرار وما جاء من ذلك فى الكلام على الشذوذ لقلتها
سمع منهم وهو الصحيح على قولهم ان فلانه لتنوء بها عجيزتها
وقوله تعالى لتنوء بالعصبه لا سبيل ان يحمل على القلب
بل الباء الداخله على ضمير المراة وعلى العصبه بالنقل بمنزله
همزه النقل اى لتنوء بها عجيزتها ولتنوء العصبه واختلف
الناس فيما قلب من الكلام فمنهم من ذهب الى انه لا يجوز
القلب حتى يضيم الكلام معنى يسمى قلب الاعراب
وهو الظاهر من كلام ابى القسم مدلل قوله باب من المفعول
المحمول على المعنى فزعم ان المفعول من مرا الباب محمول
على المعنى فلذلك نصب عنده وان كان فاعلا فى الاصل
ومنهم من ذهب الى انه لا يشترط تضمين الكلام معنى يسمى
قلب الاعراب بل يكفى فى ذلك ان يومن اللبس اذا قلب